



الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

يذكر الدول الأعضاء بأن السيد شري ناريندرا مودي، صاحب المقام رئيس وزراء الهند، قال خلال أول خطاب له في الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر من على هذا المنبر:

”نحن بحاجة إلى تغيير أساليب حياتنا. إن تجنب استخدام الطاقة هو الخيار الأنظف وسيوفر اتجاهًا جديدًا لاقتصادنا. وبالنسبة لنا في الهند، فإن احترام الطبيعة .. جزء أساسي لا يتجزأ من نزعتنا الروحانية.“

”واليوم، أود أن أشدد على أن رياضة اليوغا هدية ثمينة من تقاليدنا القديمة. فاليوغا تجسد وحدة العقل والجسد والفكر والعمل. ... وهذا النهج الكلي [هو] ذو قيمة كبيرة في صحتنا ورفاهنا. فاليوغا لا تقتصر على عملية أداء التمارين؛ إنها وسيلة للمرء لاكتشاف شعور التوحد مع النفس ومع العالم والطبيعة. ومن خلال تغيير أسلوب حياتنا وإذكاء الوعي، يمكن أن تساعدنا اليوغا أيضاً في التصدي لمسألة تغير المناخ.“

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد مورا (البرتغال)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مذكرة من الأمين العام (A/69/405)

مشاريع القرارات (A/69/L.17 و A/69/L.17/Add.1)

و A/69/L.35 و A/69/L.35/Add.1

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل الهند ليعرض مشروع القرار A/69/L.17.

السيد مو كيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن

الوفد الهندي، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.17،

الذي تنشئ الجمعية العامة بموجبه اليوم الدولي لليوغا، والمقرر

الاحتفال به في الأمم المتحدة في ٢١ حزيران/يونيه من كل

عام.

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



أما حقيقة أن مشروع القرار هذا قد حظي اليوم في الجمعية العامة بدعم عدد قياسي يتألف من ١٧٥ من مقدميه، بما في ذلك الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء من جميع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية للجمعية العامة، وجميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، فهو دليل على النداء العالمي العابر للثقافات الذي يتسم بالحماسة الذي تحظى به اليوغا بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أسجل خالص تقديرنا لكل دولة من الدول الأعضاء التي دعمت هذه المبادرة التي قدمها رئيس وزراء الهند، وأن أؤكد لها أننا جميعاً سنعمل معاً من أجل أن يتم الاحتفال باليوم الدولي الأول لليوغا السنة القادمة في ٢١ حزيران/يونيه بنجاح كبير.

ولا بد لي أيضاً أن أشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، معالي السيد سام كوتيسا، والأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، اللذين، على الرغم من غيابهما، قد أرسلنا رسائل خاصة إلى أعضاء الجمعية العامة للإعراب عن دعمهما القوي وإدراكهما لهذه المبادرة التي اتخذها رئيس الوزراء.

وحيث إننا على وشك اعتماد مشروع القرار، فربما يكون من المناسب أيضاً أن أذكر قول الراحل شري ب. ك. س. ينجار - أحد أشهر ممارسي اليوغا الجدد:

”إن اليوغا علم قديم ولكنه عظيم، معني بتطور الإنسانية. وهذا التطور يشمل جميع جوانب المرء، من صحته البدنية إلى تحقيق ذاته. فاليوغا تعني الاتحاد - اتحاد الجسد مع الشعور والشعور مع الروح. إن اليوغا تغرس سبل الحفاظ على السلوك المتوازن في الحياة اليومية، وتكسب المرء مهارة في أداء أعماله“.

فلنعمل على اعتماد يوم دولي لليوغا.“ (A/69/PV.15)، ص (٢٣)

تلك هي الرؤية التي شرع وفد بلدي، إلى جانب الجميع هنا، في تنفيذها. ومن دواعي الارتياح الكبير بالنسبة لنا جميعاً في الجمعية العامة أننا اليوم، بعد أقل من ٩٠ يوماً على اقتراح اليوم الدولي لليوغا، نتشرف بأن نعرض في الجمعية العامة مشروع قرار استشرافياً بسيطاً لكنه هام ويدعو إلى إنشاء يوم دولي لليوغا. ويتمشى نص مشروع القرار، الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء بعد جولتين من المشاورات غير الرسمية مع جميع الدول الأعضاء، مع النموذج الأساسي للجمعية العامة من أجل إنشاء الأيام الدولية. ويتناول بصورة تامة شواغل بعض زملائنا، ولا سيما من الاتحاد الأوروبي، بخصوص كفاءة ألا يترتب عن هذا الاقتراح أي آثار إضافية في الميزانية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة.

ولن نؤمل جميع الأنشطة المقامة في إطار اليوم إلا من خلال التبرعات.

ويضم مشروع القرار ست فقرات ديباجة وأربع فقرات منطوق. وتستند فقرات الديباجة إلى صيغة لغوية متفق عليها بوجه عام وتقر بأن اليوغا تقدم نهجاً شمولياً في مجالي الصحة والرعاية، مع الاعتراف بأن التوسع في نشر فوائد اليوغا سيعود بالفائدة على صحة سكان العالم. وتعلن الفقرة الرئيسية أن يوم ٢١ حزيران/يونيه من كل عام هو اليوم الدولي لليوغا، مع تقديم الدعوة لنا جميعاً - الدول الأعضاء، والدول المراقبة، والمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأفراد - للمشاركة في الاستفادة من فوائدها وإذكاء الوعي بها.

وعندما بدأنا هذه الرحلة، كان كل ما لدينا هو الرؤية التي أوضحها رئيس وزراء الهند، التي لقيت ترحيباً حاراً من مجموعة صغيرة ولكنها ملتزمة من الأصدقاء في هذه المبادرة.

عدد أكبر من ذلك، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الافتقار لتوافر ما يكفي من معدات السلامة المناسبة. ومع استمرار انتشار مرض فيروس الإيبولا، ستظل صحة العمال الصحيين في خطر، بل إنه قد كانت هناك بعض الحالات هاجم فيها السكان المحليون العاملين في مجال الرعاية الصحية.

وعلاوة على ذلك، ففي حالات النزاع، كانت هناك أيضا العديد من الحالات - التي يزداد عددها - التي هوجم فيها العاملون في مجال الرعاية الصحية، ووسائل النقل الطبية، والمستشفيات، وغيرها من مرافق الرعاية الصحية.

ويدين مشروع القرار هذا بشدة جميع الهجمات التي تشن على العاملين في مجال الخدمات الطبية والصحية. وإننا ندرك الآثار الطويلة الأجل لهذه الهجمات على كل من السكان ونظم الرعاية الصحية في البلدان المعنية، ونأسف لذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار يعمل بمثابة رابط قوي بين سلامة العاملين في مجال الصحة وبين تحقيق التنمية. ويسلم مشروع القرار بأن الهجمات التي يتعرض لها العاملون في المجال الصحي والطبي تضعف من قدرة النظم الصحية على تقديم الأدوية والرعاية الأساسية المنقذة للحياة، مما يهدد في نهاية المطاف إعمال الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة ويعرقل حصول الجميع على الخدمات الصحية. ولذلك فإن مشروع القرار يدعو جميع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة إلى احترام سلامة العاملين في المجال الطبي والصحي أثناء تأدية واجباتهم.

كما يحث مشروع القرار الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة والجهات الفاعلة من غير الدول على وضع تدابير وقائية فعالة لتعزيز سلامة أولئك العاملين وحمايتهم وتشجيعها، بما في ذلك عن طريق تشجيع احترام مدونة الأخلاقيات الخاصة بهم.

وعندما توفي شري ينجار، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤ في سن ٩٦ عاما، قال رئيس وزراء الهند:

”تذكر الأجيال شري ب. ك. س. بصفته معلما وباحثا جيدا، وشخصا راسخ الإيمان، أدخل اليوغا إلى حياة الكثيرين في مختلف أنحاء العالم“.

وفي اللغة السنسكريتية تعني كلمة يوغا الانخراط أو الاقتران. ونأمل أن يقترن أثر مشروع القرار هذا بالجهود التي نبذلها في مجال الصحة العالمية وتطلعاتنا لإطلاق خطة جادة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعليه، فإنني أوصي باعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، وأتوجه بالشكر لجميع الأعضاء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج لعرض مشروع القرار A/69/L.35.

**السيد بيكين** (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن إندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وفرنسا، تشرف النرويج بعرض مشروع قرار الصحة العالمية والسياسة الخارجية (A/69/L.35) لهذا العام.

إن بلدانا السبعة ما فتئت تتعاون في مجال الصحة العالمية منذ عام ٢٠٠٧. وقد قدمت المجموعة كل سنة منذ ذلك الحين مشروع قرار إلى الجمعية العامة، يركز في كل مرة على موضوع مختلف. وبالنسبة لموضوع مشروع قرار هذا العام، فإنه يضمن سلامة الأفراد العاملين في مجال الخدمات الطبية والصحية، بما في ذلك في حالات النزاع وغيرها من حالات الطوارئ، مثل تفشي الإيبولا حاليا.

وللأسف، فقد أصبح هذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة في الأشهر القليلة الماضية. ففي الوضع الحالي لتفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا، يتأثر العاملون الصحيون على نحو غير متناسب. فقد لقي ما يزيد على ٣٥٠ منهم حتفهم وأصيب

التي شاركت مشاركة بناءة في جميع مراحل العملية وأظهرت المرونة اللازمة للسماح لنا بالتوصل إلى مشروع القرار الشامل المتفق عليه بتوافق الآراء المعروض علينا اليوم.

وحيث إننا نسلم قيادة المجموعة إلى السنغال، التي سنسترشد بها خلال المفاوضات التي ستجري بشأن مشروع قرار العام المقبل، أتمنى كل التوفيق لوفدها. وتشعر مجموعة السبعة بالسعادة إزاء النتائج التي تم التوصل إليها اليوم وتأمل أن تتمكن من مواصلة الإسهام على نحو مجد في النقاش الجاري بشأن جدول أعمال الصحة العالمية والسياسة الخارجية.

**السيد كياو تين (ميانمار)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان عام بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وسنغافورة، والفلبين، فييت نام، وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وبلدي، ميانمار، قبل اعتماد مشروع القرار A/69/L.35، المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية".

في البداية، إسمحوا لي أن أثني على وفد النرويج على تيسيره اعتماد مشروع القرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بالنيابة عن مجموعة السياسة الخارجية والصحة العالمية. وسيكون اعتماد مشروع القرار هذا العام أكثر أهمية وملاءمة من حيث التوقيت، لأنه يأتي في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي قضايا الصحة العالمية على جبهتين.

يتمثل أولها في وباء فيروس الإيبولا الحالي الذي لم يؤد فقط إلى وفاة آلاف البشر العاديين، ولكنه يشكل أيضا خطرا على حياة العاملين في المجالين الطبي والصحي، الذين كرسوا حياتهم للجهود المبذولة لاحتواء هذا الوباء وإيجاد حل له. وبغض النظر عن المتضررين من هذا الوباء القاتل، فإن حياة آلاف العاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال الصحة في

وعلاوة على ذلك، يدعو مشروع القرار إلى وضع تعريفات ومعايير واضحة ومعترف بها عالميا من أجل التعريف بالعاملين في المجال الطبي والصحي، ووسائل النقل والمنشآت الخاصة بهم ووسمها، ويؤكد على الحاجة إلى وضع التدابير المناسبة، وذلك من أجل، أولا توفير التثقيف الطبي للموظفين الصحيين والموظفين الحكوميين والسكان عموما؛ وثانيا، تعزيز حماية الأفراد العاملين في المجال الطبي والصحي ووسائل النقل والمنشآت الخاصة بهم؛ وثالثا، التصدي للعنف ضدهم، بما في ذلك من خلال وضع أطر قانونية وطنية. كما ندعو الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية إلى تطوير جمع البيانات بصورة منهجية عن الهجمات التي تشن على العاملين في المجال الصحي، والمرافق الصحية، والمركبات.

ويقر مشروع القرار هذا بالعمل الهام الذي يقوم به العاملون في مجال الصحة في جميع أنحاء العالم كل يوم. وأود أن أسترعي الانتباه بصفة خاصة إلى العاملين في المجال الصحي في غرب أفريقيا، وهم: أفرقة الدفن في سيراليون، والمرضات في غينيا، والأطباء في ليبيريا. فهؤلاء هم الأبطال في مكافحة فيروس الإيبولا، حيث إنهم يتواجدون في الخطوط الأمامية للجهود الرامية إلى وقف تفشيه، وكثيرا ما يواجهون أخطارا كبيرة بصفة شخصية. لذلك من المناسب أن تعلن مجلة تايم - بالأمس فقط - أن هؤلاء العاملين في مجال الصحة - القائمين على مكافحة فيروس الإيبولا - هم "شخصيات العام" بالنسبة للمجلة. كما نحبي ونقدر العمل الشاق والهام الذي يقوم به العاملون في مجال الرعاية الصحية، ولا سيما أولئك العاملون في حالات النزاع أو الطوارئ.

وأخيرا، تود المجموعة أن تبعث بكلمة امتنان خاصة إلى منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللتين ساعدتا في إجراء المفاوضات، من البداية في جنيف إلى النهاية هنا في نيويورك. كما نشكر جميع الوفود المشاركة،

الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجديدة المقرر أن يعتمدها مؤتمر القمة خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

ومع ذلك، لا تزال تنتظرنا العديد من التحديات. فقد أثار وباء الإيبولا المستمر، القلق في جميع أنحاء العالم، مع ما يقرب من ١٦٠٠٠ حالة إصابة بمرض فيروس الإيبولا في ثمانية بلدان في ثلاث قارات، وتسبب في وفاة ما يناهز ٧٠٠ ٥ شخص حتى الآن. وقد شكل معدل انتقال العدوى الواسع النطاق والكثيف، تحديات وتهديدات كبيرة للأنظمة الصحية، خاصة فيما يتعلق بجهود المراقبة والاستجابة، في بلدان غرب أفريقيا الثلاثة المتضررة. وعلاوة على ذلك، أثر الدمار المترتب عن الإيبولا أيضا سلبا على التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الثلاثة في المنطقة، وعكس اتجاه المكاسب الإنمائية التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية. ويتطلب تحقيق تقدم في اتجاه إنهاء هذا الوباء الذي لم يسبق له مثيل، فضلا عن التعافي الكامل للبلدان المتضررة، بذل جهودنا المنسقة واستجابة عالمية. لذلك، ترحب الرابطة باعتماد القرار ١/٦٩، بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، التي اقترحها الأمين العام، مما يعد مظهرا من مظاهر الدور الجدير بالثناء الذي تؤديه الأمم المتحدة. وتدعم الدول الأعضاء في الرابطة بشكل كامل، بذل جهود متضافرة، والوقوف إلى جانب أصدقائنا في البلدان المتضررة.

ويتطلب ضمان حياة سليمة وتعزيز رفاه الجميع في جميع الأعمار نقلة نوعية في اتجاه تحقيق تغير تحولي، مع تحديد الالتزام السياسي في المجال الصحي في جميع المجالات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وسمحوا لي بالاستفاضة في مجالات العمل الرئيسية الثلاثة في القطاع الصحي التي يجري الاضطلاع بها على المستوى الإقليمي في جنوب شرق آسيا. أولا، عملت الدول الأعضاء في الرابطة منذ عام ٢٠١٠، استنادا إلى الخطة الاجتماعية والثقافية للجماعة، ٢٠٠٩-

الحالات الإنسانية معرضون أيضا للخطر في جميع أنحاء العالم، ونحن نتكلم اليوم.

وتؤدي الطواقم الطبية والعاملون في المجال الصحي دورا هاما في الجهود المبذولة لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة للجميع. ولكي يتمكنون من أداء مهامهم وواجباتهم، فإنهم بحاجة إلى ظروف عمل وبيئات آمنة ومواتية. وفي هذا الصدد، فإننا بحاجة إلى مواصلة تعزيز أطر التصدي لجميع مخاطر الصحة والسلامة الرئيسية، التي قد يواجهها العاملون في المجال الطبي وفي المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الأخرى، أو في حالات الطوارئ. ويتمثل أحد الأطر الذي وضع في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في المبادئ التوجيهية المتعلقة بتطهير وتعقيم الأدوات في مرافق الرعاية الصحية.

وعلى الجبهة الثانية، فإننا مقبلون حاليا على اعتماد خطة تنمية جديدة في وقت لاحق من العام المقبل. وبذلك، فإن مشروع قرار هذا العام هو بمثابة تذكير جديد لنا جميعا بأن الالتزام السياسي الدولي أمر بالغ الأهمية، إذا أردنا ضمان تقديم رعاية صحية جيدة النوعية مجهزة بطواقم طبية مهنية وبعاملين في مجال الصحة يتسمون بالمهنية وبالتفاني، وكذلك لتحقيق طموحنا ليس فقط لتحقيق الأهداف الصحية، ولكن أيضا خطة التنمية الجديدة في مجملها.

إن الصحة شرط مسبق لنتائج كل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أكد ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويشكل من ثم، ضمان صحة جيدة للسكان أحد الشروط الأساسية لتنفيذ خطة تنمية شاملة ومستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة. وقد أشير بوضوح، في الهدف ٣ الذي اقترحه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، إلى ضرورة إعطاء الأولوية لضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار، ومن ثم ينبغي أن يشكل الأساس

الوقت، مجرد مصادفة. ولكن تشهد هذه التطورات الموازية على التزامنا بخدمة مصالح شعوبنا والعالم بأسره.

**السيد فوندو (سيراليون)** (تكلم بالإنكليزية): أود الإعراب، بالنيابة عن وفود مالي وغينيا وليبيريا وبلدي، سيراليون، عن تقديري العميق للرئيس على عقده لهذه الجلسة. كما نود أن نشكر النرويج على تقديمها مشروع القرار بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية (A/69/L.35). وبينما نعبر عن دعمنا له، فإننا نؤيد بقوة أهمية ضمان سلامة العاملين في مجال الرعاية الصحية، التي يؤكد عليها مشروع القرار. وتشدد وفودنا بقوة على الفقرة السادسة عشرة من الديباجة، التي

”تعرب عن بالغ القلق إزاء تفشي مرض إيبولا الفيروسي في الوقت الحالي، ما يظهر الحاجة الملحة إلى امتلاك نظم صحية قوية قادرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والتأهب للأوبئة وتوفير التغطية الصحية الشاملة التي تعزز فرص حصول الجميع على الخدمات الصحية، ما يساعد على درء ووقف حالات التفشي المحتملة، إضافة إلى امتلاك أخصائيين صحيين متحمسين ومدربين تدريباً جيداً ومزودين بما يلزم من المعدات، وإذ تشدد على حاجة الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية الأخرى إلى تقديم كل وسائل الدعم الممكنة على وجه الاستعجال للبلدان المتضررة لوضع حد لتفشي فيروس إيبولا، مع الإشارة إلى أهمية تدابير التصدي القائمة على الأدلة من أجل تجنب الخوف والوصم والتمييز“.

وقد أدى التفشي غير المسبوق لمرض الإيبولا لأزمات اجتماعية وإنسانية مدمرة، كان لها آثار اقتصادية سلبية شديدة على كل جزء من أجزاء نسيج مجتمعاتنا، عاكسة اتجاه النمو الاقتصادي التدريجي لكن المثير للإعجاب الذي عملنا بشكل حثيث ولكن بثبات على تحقيقه في السنوات الأخيرة. ولأن

٢٠١٥، على تنفيذ الإطار الاستراتيجي للرابطة حول التنمية الصحية ٢٠١٠-٢٠١٥. وتشمل الأنشطة الإقليمية المحددة بموجب الإطار الاستراتيجي تعزيز الأمن والسلامة في المجال الغذائي، والحصول على الرعاية الصحية وتحسين أنماط الحياة الصحية، وتحسين القدرة على مكافحة الأمراض المعدية وبناء دول قادرة على مواجهة الكوارث ومجتمعات محلية أكثر أمناً.

ثانياً، تعمل الدول الأعضاء في الرابطة في اتجاه تحقيق خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ مع رؤية مجتمع رابطة سليم تسوده الرعاية. وتضم خطة التنمية أربع مجموعات رئيسية تهدف إلى تحقيق أفضل مستوى صحي للأشخاص، من خلال اتباع أسلوب حياة صحي، وحصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة، والحماية من المخاطر المالية، والغذاء الآمن واتباع نظام غذائي صحي، وهيئة بيئة معيشية سليمة، مع تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، حيث يجري إدراج الصحة في جميع المجالات.

وأخيراً، تضع الرابطة حالياً اللمسات الأخيرة على مذكري تفاهم، سيتم توقيعهما مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لمواصلة تعزيز التعاون بين الرابطة، ومنظمة الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة بالصحة.

إن الرابطة، وهي تتابع العمل بشأن الخطة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الرابطة، لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بتقوية وتعزيز التعاون والعمل المشترك، ليس فقط في منطقتنا ولكن أيضاً مع شركائنا في الحوار والمجتمع الدولي، من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة المرتبطة بالصحة.

ويمكن أن يبدو ظهور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتأسيس الوشيك لمجتمع الرابطة في نهاية عام ٢٠١٥، فضلاً عن بروز رؤية مجتمع الرابطة لما بعد عام ٢٠١٥ في نفس

ولا يمكن أن نكون مغالين مهما أكدنا على ما يرتبط بهذا المرض من خوف ووصم وتمييز. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب على وجه الخصوص، وبما يتماشى مع مشروع القرار، بأهمية الاستجابات القائمة على الأدلة في التخفيف من وطأة مثل هذه الحوادث التي لا يزال لها تأثير على الناس ليس في البلدان المتضررة فحسب، ولكن على سكان منطقة غرب أفريقيا بأسرها. ونتفق اتفاقاً ثابتاً مع الفقرة ٨ من مشروع القرار التي "تدين بشدة جميع الاعتداءات على أفراد الخدمات الطبية والصحية ووسائل نقلهم ومعداتهم، وعلى المستشفيات وسائر المرافق الطبية، وتعرب عن أسفها لما لهذه الاعتداءات من عواقب طويلة الأمد على السكان وعلى نظم الرعاية الصحية في البلدان المعنية".

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالجهود المبذولة لوضع وإرساء معايير السلامة والصحة الموصى بها وتنفيذ البرامج البحثية والتجريبية اللازمة لوضع معايير جديدة لتحسين السلامة في القطاعات الصحية للبلدان المعنية.

**السيد روت (إسرائيل)** (تكلم بالإنكليزية): إن إسرائيل فخورة بدعم مبادرة الصحة العالمية والسياسة الخارجية والمشاركة في تقديمها اليوم، فضلاً عن اليوم الدولي لليوغا. وبينما يستعد المجتمع الدولي لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإننا نشهد بروز توافق آراء بشأن النقلات النوعية الكبيرة التي ستكون ضرورية لضمان مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة. وليس ثمة شك في أنه في ظل تزايد التكامل في عالم اليوم، سيمثل إنشاء شراكة عالمية جديدة أحد أهم التغييرات التحويلية التي يمكننا القيام بها. وتستند تلك الشراكة، المتجذرة في رؤية مشتركة وعمل جماعي، إلى فكرة واحدة بسيطة في جوهرها، مفادها أن مصائرنا، كشعوب ودول، مترابطة. وما يحدث في جزء من العالم يمكن أن يؤثر علينا جميعاً. والتعاون العالمي لم يعد واجباً أخلاقياً لتقديم المساعدة

المرض لا يزال يُلحق أضراراً فادحة بنظام الرعاية الصحية، بما في ذلك العاملون في مجال الرعاية الصحية، نود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء المخاوف التي عمت نظام الرعاية الصحية بأكمله بعد وفاة الأطباء والمرضين الذين قاموا بدور ريادي في المعركة. وبينما أتكلم، فإن سيراليون قد فقدت أكثر من ١٠ أطباء في مكافحة فيروس إيبولا.

ويساورنا أيضاً قلق بالغ جراء العواقب المدمرة ذات الصلة بإضعاف الجهود الرامية للسيطرة على الوباء ووضع حد لانهيار البنية التحتية للرعاية الصحية الأساسية اللازمة لعلاج الأمراض الأكثر شيوعاً في المنطقة، مثل الملاريا والكوليرا. وبينما نعبر عن امتناننا بصدق لجميع شركائنا في التنمية ولأسرة الأمم المتحدة على ما قدموه من إسهامات قيمة في جهود وقف سلسلة انتقال العدوى بهدف القضاء على هذا المرض في المنطقة دون الإقليمية وفي العالم على السواء، فنحن ممتنون بشكل خاص لمبادرة الأمين العام المتعلقة بسرعة إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. ونحن واثقون من أن المجتمع الدولي لن يقتصر في جهوده على المساعدة في احتواء المرض ولكن سيدعم أيضاً استراتيجيات الانتعاش في مرحلة ما بعد الإيبولا في البلدان المتضررة. وقد قدم الشركاء في دعم ميزانيتنا مؤشرات قوية على أنهم سيوسعون نطاق الدعم في مرحلة ما بعد الإيبولا، وخاصة في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، مما يثلج صدرنا زيارة التقييم التي يقوم بها حالياً رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم للبلدان الأكثر تضرراً، ورسالة الالتزامات التي أعلن عنها فيما يخص دعم برامج الإنعاش في مرحلة ما بعد الإيبولا. ونحن نتطلع أيضاً إلى الزيارة التي سيقوم بها الأمين العام إلى تلك المناطق، والتي ستتم في القريب العاجل. ونحث الشركاء غير التقليديين الذين ساعدونا في مكافحة الفيروس على مواصلة دعم انتعاشنا الاقتصادي في مرحلة ما بعد الإيبولا.

وإسرائيل تفهم أن الحماية لا تقل أهمية عن الوقاية. ورغم ارتفاع معدل وفيات الإيبولا، إلا أنه يمكن وقف انتشار المرض من خلال اتخاذ الاحتياطات المناسبة. ويمكن التحدي في نشر تلك المعلومات باللغات المحلية إلى الأشخاص الذين يواجهون خطرا كبيرا. وفي مواجهة تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا، تساعد تطبيقات الهواتف النقالة العاملين في الميدان على تبسيط الأبحاث بخصوص الإيبولا وتلقي تحديثات موثوق بها من وزارات الصحة، حتى عندما يكونون على الخطوط الأمامية في المناطق النائية. ويمكن أن تساعد تطبيقات الهواتف النقالة أيضا على نشر المعلومات عن فيروس الإيبولا باللغات المحلية. وقد جرى تحميل التطبيق الإسرائيلي "About Ebola" الذي يقدم معلومات عن المرض أكثر من ١٠ ٠٠٠ مرة في منطقة غرب أفريقيا وحدها، وهو متاح باللغات المحلية مثل الجولا والكريو والإنكليزية الليبرية والولوف.

إن الأزمات الصحية الكبيرة، بما في ذلك تفشي الإيبولا، غالبا ما يكون لها تأثير غير متناسب على الفئات الضعيفة مثل النساء الحوامل والأطفال وكبار السن. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، شعرت كمفورت فياح البالغة ٣٦ عاما بالآلام المخاض في مونروفيا، وكان على أسرتها أن تبذل جهودا كبيرة للعثور على مركز صحي يمكنها أن تلد فيه. وذهبوا إلى أربعة مستوصفات، ولكن لم يسمح لهم بدخول أي منها.

لقد كانوا على بعد بضعة أمتار فقط من آخر عيادة أجبروا على مغادرتها عندما انهارت كمفورت على جانب الطريق، تحت الأمطار، لتضع بنتين توأم.

وعلى نحو مأساوي، فإن قصة كمفورت لا تمثل حالة منعزلة. وهناك تقارير متزايدة عن نساء يتم رفض تقديم الرعاية لهن في أعقاب انهيار كامل للنظم الصحية. إن فيروس الإيبولا يهدد بالقضاء على المكاسب التي تحققت في توفير الأمومة الآمنة، ولذلك يجب علينا ضمان أن تلي الجهود

للشعوب التي تحتاجها؛ بل إنه استثمار مثبت الجدوى في الازدهار على المدى الطويل لجميع الشعوب والكوكب.

ولا يوجد مجال توجد فيه بوضوح حاجة إلى إقامة شراكات عالمية فعالة أكثر من مجال الصحة العالمية. ففي جيل واحد، أضحت الأهداف الإنمائية التي بدأ في وقت ما أنها غير قابلة للتحقيق في متناول يدنا الآن. وفي الوقت نفسه، فإننا نواجه تحديات صحية عالمية، تهدد بإعادتنا عقودا إلى الوراء. وقد شهدنا خلال الأشهر الأخيرة وباء الإيبولا يتحول من وباء إلى حالة طوارئ إنسانية وإلى أزمة إنمائية كاملة تهدد بزعزعة استقرار منطقة هشة بالفعل. وقد كان لوباء إيبولا آثار سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية وأمنية هامة. وأدى تعقيد الأزمة إلى بذل عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني جهودا هائلة، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين الذين يعملون في الخطوط الأمامية، وغالبا في بيئات صعبة للغاية.

وسارعت إسرائيل للانضمام إلى الجهود المبذولة لاحتواء تفشي المرض في غرب أفريقيا والتخفيف من حدته. وشملت استجابتنا الفورية شحن المعدات الطبية الأساسية والأدوية إلى سيراليون، وألبسة واقية إلى مقر الاتحاد الأفريقي، فضلا عن إيفاد أطباء إلى الكاميرون وكوت ديفوار المجاورتين للمساعدة في تعزيز القدرات المحلية للاستعداد للطوارئ. وشحنت إسرائيل مؤخرا أيضا عيادات ميدانية، معروفة باسم "مستشفيات الأمل". وتضم كل عيادة متنقلة ٢٠ سريرا وألبسة واقية وعربات علاج وجميع المعدات الطبية اللازمة لعلاج المرضى. وستقوم إسرائيل بتدريب العاملين المحليين في المجال الصحي وإرشادهم بخصوص كيفية تشغيل العيادات. وستعمل منظماتنا غير الحكومية في وقت واحد للعثور على موظفين طبيين محليين إضافيين وتعيينهم للعمل في العيادات.

الدولي الإنساني المنطبق. وتدين سنغافورة بشدة جميع التهديدات وأعمال العنف التي ترتكب ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية. ونحث جميع الدول على اتخاذ إجراء أقوى لضمان إجراء تحقيق شامل في أي عمل من هذه الأعمال يرتكب في أراضيها. ويجب أن نقدم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة وأن نضع حدا لحالة الإفلات من العقاب.

إن ما لدينا من نظم رعاية صحية وعامل يواجهون تحديات ملحة تتفاقم بسبب خطر انتشار الأمراض المعدية، التي تضاغت في عالم اليوم المترابط، وببساطة ما من بلد في مأمن من خطر انتشارها. وبالإضافة إلى حصد الأرواح الغالية وإجهاد نظم الرعاية الصحية، فإن حالات الانتشار هذه يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فتفشي فيروس الإيبولا، الذي أودى بحياة أكثر من ٦٠٠٠ شخص في منطقة غرب أفريقيا، قد جعل هذه التحديات جلية. ونعرب عن تعاطفنا مع من يكافحون حالة الانتشار، ونبدي تضامننا مع البلدان الأكثر تضررا.

ولقد كان لسنغافورة خبرة في التعامل مع حالات تفشي الأمراض. ففي عام ٢٠٠٣، أصابت المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز) منطقتنا، وأصيب ٢٣٨ شخصا في سنغافورة بالمرض ولقي ٣٣ شخصا حتفهم، بمن فيهم خمسة من العاملين في مجال الرعاية الصحية، في فترة تصل بالكاد إلى أربعة أشهر. ولم يسفر سارز عن خسائر في الأرواح الغالية فحسب، بل إنه قد ضرب اقتصادنا ومجتمعنا. لقد اخترت تصميم السنغافوريين على التغلب على الأزمة الرئيسية الأولى لهم كأمة مستقلة. ولحسن الحظ، فقد تحركنا معا وبسرعة. حيث التف السنغافوريون من جميع مناحي الحياة حول الجهود الرامية إلى تخليص سنغافورة من سارز. وتفهموا ضرورة العمل معا لمعالجة الأزمة واستعادة حياتهم الطبيعية. وبرز العديد من الأبطال من الأزمة، ولم يكن هناك أكثر بطولة من عمالنا المتفانين في مجال الرعاية الصحية

العالمية احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والأمهات في البلدان المتضررة من هذه الأزمة. وفي هذا الصدد، تؤيد إسرائيل بقوة الهدف المتمثل في كفالة حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الواردة في اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

وتضطلع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بدور أساسي في تحقيق الأولويات الصحية العالمية المتفق عليها بصورة جماعية. وتؤمن إسرائيل إيماننا راسخا بأن الشراكة العالمية الجديدة ينبغي أن تشمل أوسع طائفة ممكنة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الدولية، والأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات، والهيئات الخيرية، والعلماء، والأكاديميون. وأخيرا، لا يمكننا أن ننسى الإسهام الحاسم الذي يقدمه الأفراد.

ونحن إذ نتطلع لما بعد عام ٢٠١٥، يجب ألا يغيب عن بالنا تطلعات العبارة الأولى من الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، "نحن الشعوب". فإذا عملنا معا، لن تكون هناك حدود لما يمكن تحقيقه.

**السيدة لي (سنغافورة)** (تكلمت بالإنكليزية): ترحب سنغافورة بتقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الذي تحيله مذكرة الأمين العام عن "الصحة العالمية والسياسة الخارجية" (انظر A/69/405) التي تبين رؤية الشراكات في مجال الصحة العالمية وتحدد المبادئ التوجيهية لها. ونشكر الفريق المعني بالصحة العالمية والسياسة الخارجية لما اضطلع به من عمل جيد بشأن مشروع القرار المتعلق بضمان سلامة الأفراد العاملين في المجال الطبي والصحي (A/69/L.35).

ويعد موضوع مشروع قرار هذا العام بمثابة تذكير في حينه بتزايد العنف والهجمات المتعمدة ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية في مناطق النزاع. وتتحمل جميع الدول مسؤولية ضمان سلامتهم وفقا لالتزاماتها بموجب القانون

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم كلا مشروعَي القرارين المعروضين اليوم أمام الجمعية العامة في إطار البند ١٢٤ من جدول الأعمال، وهما: مشروع القرار (A/69/L.17) بشأن اليوم الدولي لليوغا، ومشروع القرار السنوي (A/69/L.35) بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية. وإننا نقدر التفاني والمرونة اللتان أبداهما مقدمو مشروع القرار الرئيسيون وجميع الأطراف المتفاوضة خلال المشاورات غير الرسمية. ونشكر، على وجه الخصوص، ممثل النرويج على عرض نص مشروع القرار بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية لهذا العام نيابة عن الفريق الأساسي عبر الإقليمي. وبأني تركيز هذا العام على سلامة العاملين في مجال الصحة وأمنهم في الوقت المناسب ويكتسي أهمية خاصة في ضوء تفشي فيروس الإيبولا بصورة مأساوية مؤخرا في غرب أفريقيا. وقد عمل الأثر المدمر على صحة العمال الصحيين في المنطقة، على الصعيدين الوطني والدولي، بمثابة تأكيد على الأخطار التي يواجهها المهنيون الطبيون على أرض الواقع. ولقد أهرنا جميعا ما يقدمونه من خدمة بصورة هائلة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى أن مجلة تايم قد أطلقت عليهم "شخصيات العام" لعام ٢٠١٤.

لقد قوض تفشي الإيبولا العاملين في المهن الصحية في المنطقة الذين يتعاملون بالفعل مع تحدي وجود بنية تحتية صحية محدودة. ويجب أن نقدم كل دعم ممكن إلى الأفراد الشجعان الموجودين على الخطوط الأمامية لهذه الأزمة وأن نبذل المزيد من الجهد لكفالة سلامة العاملين في مجال الصحة حيث إنهم يتعاملون مع تحديات الصحة العامة لمرضاهم.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى تقوية التزام الأطراف في النزاعات المسلحة باحترام الموظفين الطبيين الذين يقتصر نشاطهم على أداء المهام الطبية وحميتهم. كما أننا بحاجة

المكافحين في الخطوط الأمامية. لقد قدموا الرعاية لمرضاهم، بالرغم من الخطر الذي كان يهددهم ويهدد أسرهم. وإننا لتتذكر ونحیی كل من ظل ثابتا في وظيفته في مكافحة سارز على الرغم من الأخطار.

وتود سنغافورة أيضا أن تكرر الإعراب عن قلقها من استمرار تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع منظمة الصحة العالمية والمجتمع الدولي في مكافحة هذا التحدي الصحي العام الذي لم يسبق له مثيل. ولا تزال سنغافورة ماضية دون توقف، فقد أسهمنا بتقديم حزمة مساعدات مؤلفة من أدوية ومستلزمات طبية ومعدات وقاية شخصية إلى المناطق المتضررة، ومبلغ قدره ١٥٠.٠٠٠ دولار نقدا إلى منظمة الصحة العالمية.

أما الطريقة الوحيدة لدحر فيروس الإيبولا فهي القضاء عليه من أصله. ويعد التقدم المحرز شاهدا على الجهود والتضحيات الشخصية التي لا تكل من العاملين على خط المواجهة في مجال الرعاية الصحية الذين يعرضون أنفسهم للخطر. وعلى نطاق أوسع، يعمل في مرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم أكثر من ٥٩ مليون عامل، يتعرضون لمجموعة معقدة من مخاطر الصحة والسلامة كل يوم. وفي حين يقدمون استجابة يومية بما يتمتعون به من مهارات ومهنية وشجاعة وتفان، فإنهم بالتأكيد ليسوا بمنأى عن العدوى أو الإصابة بالمرض أو طلقات الرصاص. إنهم يستحقون منا الامتنان وأن نعاملهم بكرامة واحترام، وقبل كل شيء، يسحقون الحماية. وبالتالي فإننا نكرر موقفنا من أن أي عمل من أعمال العنف ضد الأشخاص الذين يتمثل غرضهم الوحيد في إنقاذ الأرواح لا يمكن تبريره وينبغي التحقيق فيه على نحو يلائم الطابع الشرير للجريمة. ونأمل أن يمثل مشروع القرار خطوة هامة إلى الأمام نحو تحقيق ذلك الهدف.

أنشطة وقرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو غيرهما من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن خلال الإجراءات في الميدان.

ثمة توضيح صغير ولكنه هام: ننضم إلى توافق الآراء، ومقدمي مشروع القرار A/69/L.35 اليوم على أن يكون مفهوما صراحة أن تأكيده لصكوك حقوق الإنسان ينطبق بالمقدر الذي أكدت به البلدان تلك الصكوك في المقام الأول، وأنه لا يعني أن الدول يجب أن تنفذ التزامات بموجب صكوك حقوق الإنسان التي ليست طرفا فيها. وبقدر ما يرد ضمنا في مشروع القرار، فإن الولايات المتحدة لا تعترف بإرساء أي حقوق جديدة لم يسبق لنا الاعتراف بها، أو التوسع في محتوى الحقوق القائمة أو في شمولها، أو أي تغيير آخر في الوضع الحالي لقانون المعاهدات أو القانون الدولي العرفي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. لدى البلدان مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات التي قد تكون مناسبة للإعمال التدريجي للحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، ولا ينبغي لمشروع القرار هذا ولا أي مشاريع أخرى محاولة وصف أو تعريف الكيفية التي تسعى بهافرادى البلدان صوب ذلك الإعمال التدريجي.

**السيد زاغريكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
يرحب الاتحاد الروسي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ويؤيدها، لا سيما منظمة الصحة العالمية، لتعزيز التعاون والمساعدة المتعددي الأطراف، وتوطيد القدرات الوطنية في مجال الرعاية الصحية. واعتبار الرعاية الصحية من أولويات الخطة الاجتماعية والاقتصادية العالمية المقبلة إنجاز كبير. وتعتبر الحالة الصحية للدول دعائمها الأساسية؛ إنها أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة في الدول. إن نظم الرعاية الصحية تصبح مجالا لاستثمار الدولة على المدى الطويل في الإمكانيات البشرية.

إلى احترام سلامة العاملين في المجال الطبي الذين يتوجهون إلى منطقة ما لتوفير اللقاحات وغيرها من الخدمات الصحية للسكان المحليين. ويجب أن تتخذ الخطوات اللازمة لتقديم الإمدادات وتدريب الأخصائيين الصحيين على سبل تفادي العدوى.

فالأخطار التي تهدد سلامة العاملين في المجال الصحي لا يسببها قريهم من الأمراض. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا انتهاكات من أطراف في النزاعات المسلحة للالتزام باحترام الموظفين الطبيين الذين يقتصر نشاطهم على أداء المهام الطبية وحمايتهم. وتعود أصول هذه القاعدة إلى قبل ١٥٠ عاما، إلى مؤتمر جنيف عام ١٨٦٣.

وتتضح الأخطار التي تهدد سلامة العاملين في مجال الصحة بشكل متزايد في أجزاء من سوريا، فوفقا لما ذكرته منظمة الصحة العالمية - هناك ما يقرب من ٧٠ في المائة من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية قد تضررت أو أُغلقت. وقد جعلت القوات الموالية لنظام الأسد أكثر من المستحيل بالنسبة للأطباء والمرضى أن يؤديوا وظائفهم، جراء إلقاء البراميل المتفجرة على المرافق الطبية كما لو كانت مخيمات عسكرية، وسرقة الأدوية من القوافل الإنسانية، بل وبسحب المرضى من على الأسرة. وقد قُتل أكثر من ٤٦٠ من المدنيين العاملين في مجال الصحة في سوريا، ومن بين ٥٠٠٠ من الأطباء العاملين في حلب قبل الحرب لم يذكر نجات سوى ٣٦ منهم.

وأود أن أسلط الضوء على جدول أعمال الأمن الصحي العالمي، الذي جمع تحالف قوي من البلدان الحريصة على تعزيز القدرة العالمية على منع الأمراض المعدية وكشفها والتصدي لها.

ونتطلع إلى مواصلة العمل مع نظرائنا الدوليين لتعزيز حقوق العاملين في المجال الصحي، سواء كان ذلك من خلال

إسهام روسيا في مكافحة الأمراض غير المعدية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل شكل تخصيص أكثر من ٣ ملايين دولار لتمويل مشروع عالمي مشترك مع منظمة الصحة العالمية لإرساء أنماط حياة صحية ومنع انتشار الأمراض غير المعدية، مع الدعم المالي والتقني من منظمة الصحة العالمية والخبراء الروس، للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤. وستضع تلك البلدان خطط عمل وطنية فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية.

ويجري النظر أيضا في إمكانية توسيع نطاق المشاريع لفترة عامين جديدين. وستتلقى البلدان الدعم التقني والمالي في تنفيذ الخطط الوطنية لاتخاذ إجراء بشأن الأمراض غير المعدية، وكذلك تعزيز نظم الرصد الوطنية لتلك الأمراض. وتشمل خططنا المقبلة افتتاح مكتب منظمة الصحة العالمية في موسكو لمكافحة الأمراض غير المعدية. ولتلك الغاية، خصصت الحكومة مبلغ ٢٢ مليون دولار.

يستضيف بلدنا في عام ٢٠١٦ المؤتمر العالمي الثاني المعني بالأمراض غير المعدية. وأود أن أعتنم فرصة اليوم لدعوة جميع الأطراف المهمة إلى المشاركة في المؤتمر.

ومن العناصر الهامة للدعم الروسي لأنشطة منظمة الصحة العالمية أيضا المبادرة الموجهة نحو تعزيز دور اللغة الروسية في مجال الرعاية الصحية الدولية. إن نتائج عامين من العمل المشترك مثيرة للإعجاب. ونعتزم مواصلة ذلك المشروع بغية زيادة المستوى وتعزيز نوعية أنشطة الدعوة في مجال الرعاية الصحية في اللغة الروسية.

إن تطوير الرعاية الصحية إحدى الأولويات الروسية. وتحظى الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال بالدعم المالي المتزايد. ونعتقد أن ذلك التمويل من أهم المجالات لسياسة الاستثمار في الدولة التي ينتظر أن تكفل تحسين الصحة للسكان، وتعالج المشاكل الديموغرافية وتدعم التنمية المستدامة.

وأحد أكثر المجالات إلحاحا في عملنا المشترك في مجال الرعاية الصحية هذا العام هو التأزر لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مكافحة فيروس الإيبولا وتخفيف أثره السلبي على الاقتصاد والأمن والاستقرار في البلدان المتضررة. وندعم الدور المحوري للأمم المتحدة في ذلك المسعى. نحن نسهم إسهاما نشطاً في الأنشطة العملية في المنطقة الوبائية، بمواصلة تكثيف الدعم التقني والمالي للبلدان المتضررة من خلال الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف.

يوصل بلدنا، من خلال منظمة الصحة العالمية، تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة في تنفيذ القواعد الطبية والصحية الدولية التي تحسن درجة تأهب نظم الرعاية الصحية الوطنية لاستجابة فعالة وحسنة التوقيت لحالات تفشي العدوى الخطيرة مثل فيروس الإيبولا. في العمل الحكومي الدولي الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، هناك مقترحات لتمويل المشاريع الإنسانية في البلدان المتضررة من فيروس الإيبولا. ننظر في إمكانية تقديم المساعدة من خلال البنك الدولي والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الإيبولا.

ونرحب بمشروع القرار A/69/L.35، المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية" ويصب مشروع القرار في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لتطوير الرعاية الصحية ويجسد الاعتراف بالحاجة إلى النظر على النحو الواجب في مسألة الرعاية الصحية في خطة التنمية العالمية الجديدة الناشئة.

ينبغي أن تكون إحدى أولويات التعاون الاجتماعي والاقتصادي في الفترة ما بعد ٢٠١٥ مكافحة الأمراض غير المعدية، التي تعتبر من الأسباب الرئيسية للوفيات بين السكان في البلدان المتقدمة النمو، وتفرض إلى جانب الأمراض المعدية عبئا ثقيلاً على نظم الرعاية الصحية في الدول النامية. اتخذ

ذلك إلى تنسيق كل دولة من الدول الأعضاء مع البلدان المجاورة لها وبلدان أخرى في المنطقة، واستعراض البيئة المؤسسية، بما في ذلك منطديات للتفاعل، ومختلف الصكوك والوسائل التي يمكن استخدامها. وفي الوقت نفسه، سيتعين على المجتمع الدولي إيجاد سبل لتحسين كمية ونوعية المعلومات الصحية المتاحة لصانعي القرار من خلال تحليل نفوذ وتأثير السياسة الخارجية المتعلقة بالصحة على الصعيد العالمي بشكل كامل. ولذلك، فإن تطوير القدرات وتدريب الموظفين العاملين في مجال الصحة، فضلا عن توجيه الدبلوماسيين، في مجال الصحة العالمية، والسياسة الخارجية والتعاون الإنمائي سيكون لها آثار إيجابية بعيدة المدى.

ويتطلب تفشي الأمراض المعاصرة استجابات دولية مستدامة للمخاطر الصحية المشتركة، التي لا تعرف حدودا. ولذلك، فإن تحقيق نتائج إيجابية في مجال الصحة العالمية يسهم في توفير الأمن البشري والوطني والدولي، فضلا عن زيادة الرخاء للدول، فيما بين الأهداف الأخرى ذات الصلة.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب برامج صحية وطنية وعالمية متسقة، فضلا عن التعاون الدولي. سيصبح ذلك أمرا ضروريا بشكل كبير في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، ليس فقط لأهداف التنمية المستدامة التي تتعلق بالصحة بل ولتحقيق الأمن والتقدم الشاملين. سيكون من الضروري التركيز على الحد من معدل وفيات الأطفال الرضع والنساء الحوامل، والذي لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز صحة المرأة والمساواة بين الجنسين وتوفير المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي والاستدامة البيئية، كما هو مبين في استراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل وفي استراتيجية توفير الصحة للجميع. يجب تنفيذ هذه الاستراتيجية من جانب مجموعة واسعة من الشركاء

ونود أن نرحب بمشروع القرار المقدم من زملائنا الهنود بشأن إعلان اليوم الدولي لليوغا (A/69/L.17)، الذي قدم في وقت سابق اليوم في إطار البند نفسه من بنود جدول الأعمال. ونعتقد أن المبادرة مفيدة للغاية فيما يتعلق بترويج اليوغا بوصفها من عناصر نمط العيش الصحي، نظرا للنتائج الإيجابية التي ثبتت علميا لتأثير ممارسة اليوغا على صحة الإنسان.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الاستجابة الفعالة للتحديات العالمية في مجال الرعاية الصحية لن تتحقق إلا على أساس الشراكة والتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة. وتعتزم روسيا المساعدة بشكل كامل في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال الصحة وتقديم الدعم للجهود ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

**السيد رحمة الله** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على توجيه الانتباه إلى الرعاية الصحية بوصفها مسألة سياسية هامة على جدول الأعمال الدولي، ومطالبته بأن تولي الدول اهتماما خاصا لها في سياستها الخارجية.

إن ضراوة فيروس الإيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض الخطيرة وتواترها، فضلا عن احتمالات انتشارها الواسعة النطاق، أدت إلى إضافتها إلى قائمة التحديات التي لم يسبق لها مثيل التي نواجهها. ونظرا لطابعها عبر الوطني، فإن مكافحتها تعد جانبا أساسيا من جوانب السياسة الخارجية. هذه التحديات الصحية الجديدة تتجاوز التعاون الإقليمي، ولم يثبت أن التصدي لها فعال وحسن التوقيت إلا من خلال التعاون مع الشركاء الخارجيين فحسب.

إن التقدم المحرز في مجال الصحة العالمية يعتمد أساسا على الشراكات الدولية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وسد الثغرات القائمة في أعمال حق كل شخص في المعايير المقبولة دوليا للرعاية الصحية البدنية والعقلية. ويدعو

الصحية، فإنها ملتزمة بجميع المبادرات الدولية في مجالات الصحة، ومكافحة الفقر والسعي إلى تحقيق السلام والأمن البشري.

**السيدة التميمي (قطر):** السيد الرئيس، نود بداية أن نعبر عن التقدير لتقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (A/69/405) عن الشراكات من أجل الصحة العالمية الذي أوضح الروابط بين الصحة وبين المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وقدم توصيات تستحق النظر فيها لإجراءات تحسين سبل إدارة شؤون الصحة على الصعيد العالمي. ونشيد بدور المنظمة بوصفها الهيئة الرسمية التي تتولى توجيه الأعمال المضطلع بها على الصعيد الدولي في مجال الصحة وتنسيقها.

ولا شك أن الصحة العالمية ينبغي أن تكون هدفاً إنمائياً لجميع الدول، بهدف تكوين أنماط حياة فردية أفضل بما يعكس على التنمية على المستوى الوطني. وقد أصبح من المتفق عليه أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام للصحة بوصفها مسألة هامة شاملة من مسائل السياسة العامة في البرامج الدولية. فهي شرط مسبق للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعاً ونتيجة من نتائجها ومؤشر عليها. ولذلك فإننا نؤيد الرأي القائل بإيلاء الاهتمام المناسب لقضايا الصحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإيلاء الاعتبار الواجب بصفة خاصة للتغطية الصحية الشاملة والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة والأمراض غير المعدية.

إن أهداف الصحة العالمية هي مسألة تلتزم بها السياسة الخارجية لدولة قطر. وقد تضمن الدعم الإنساني الذي تقدمه دولة قطر في عدة مناطق من العالم من إنشاء مستشفيات ومشاريع صحية أخرى. كما تتضمن السياسة الخارجية لدولة قطر دعم الرياضة بوصفها أداة لتحقيق التنمية وتعزيز الصحة لأفراد المجتمع. بالإضافة إلى استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى، تدعم الدولة عدداً من المبادرات الرياضية/وتستضيف

في قطاعات متعددة وبطريقة منسجمة ومتكاملة من جانب البلدان النامية والجهات المانحة والمنظمات الدولية الإقليمية.

وقد حققت كازاخستان عدداً من الأهداف الإنمائية للألفية، وتعمل الآن على الأهداف الإنمائية الإضافية للألفية. وقد وضعت الاستراتيجية الجديدة لرئيس كازاخستان، المعنونة "الطريق إلى المستقبل"، المعايير الجديدة التي سيتم التوصل إليها من خلال اتباع نهج متعدد القطاعات للرعاية الصحية، بالاقتران مع الجهود المبذولة في مجالات الحماية الاجتماعية والتعليم والزراعة والتنمية العلمية والتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية، نظراً لطبيعة الصلة المتبادلة بينها.

وتتعاون كازاخستان أيضاً مع بلدان أخرى في المنطقة بشأن المسائل الصحية. وهي تعمل بصورة وثيقة مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وكلها تخطط لاستخدام مركز الأمم المتحدة المقترح من قبل كازاخستان بحيث يكون مقره في ألماتي، للحد من الفقر وتعزيز معايير الرعاية الصحية. كما أن الهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة، عن طريق برنامج التوعية المتعددة البلدان من خلال ألماتي، هو أيضاً الحد من المخاطر وبناء قدرة النظم الصحية في بلدان آسيا الوسطى على الصمود من خلال تقاسم أفضل الممارسات والتعاون التقني، وبالتالي تشجيع بناء القدرات.

أما على الصعيد العالمي، فقد قدمت كازاخستان تبرعاً قدره ٥٠.٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للتصدي لفيروس إيبولا وتخطط لتقديم مبلغ آخر قدره ٣٠٠.٠٠٠ دولار من خلال الاتحاد الأفريقي. كما ستواصل تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز الصحة العالمية من خلال تقاسم المعارف والتكنولوجيا وكافة أشكال التعاون.

ولعلم كازاخستان تمام العلم باحتمال انتكاس جميع مكاسب التنمية المستدامة بسبب التحديات التي تواجه النظم

في ٢١ حزيران/يونيه (A/69/L.17)، وذلك أخذاً بالاعتبار ما توفره اليوغا من نهج شامل إزاء الصحة والعافية. وبالتالي أهمية نشر المعلومات على نطاق أوسع بشأن فوائد ممارسة اليوغا من أجل أن تعم الفائدة صحة سكان العالم، وتعزيز اختيار الناس لأساليب عيش أفضل من الناحية الصحية واتباع أنماط حياة مؤاتية للتمتع بصحة جيدة.

**السيد بهاتاراي (نيبال)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حكومة نيبال تأييداً لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن اليوم الدولي لليوغا (A/69/L.17)، في إطار البند "الصحة العالمية والسياسة الخارجية".

ويود وفد بلدي أن يسجل خالص التقدير لقيادة الهند على مبادرتها وتنسيقها الهامين اللذين أديا إلى تقديم مشروع القرار هذا، الذي يشرف نيبال أن تكون من بين مقدميه.

وفي الواقع، كان ينبغي أن تجد اليوغا طريقها إلى هذه القاعة منذ زمن بعيد نظراً للقبول على نطاق واسع لأهمية ممارسة اليوغا كأسلوب حياة طبيعية يقود إلى الصحة الجيدة، من الناحية البدنية والعقلية وكذلك الروحية.

ومع ذلك، لم يفت الأوان على الإطلاق، وترحب نيبال ترحيباً صادقاً باتخاذ الجمعية العامة هذا القرار في وقت لاحق اليوم، بعدد مقدميه الذي لم يسبق له مثيل.

ولقد كانت الجبال المقدسة والهيماالايا في نيبال ملاذاً لجميع الباحثين عن السلام وعمل الخير، وكذلك لممارسي اليوغا والأشكال المختلفة للتأمل، من جنوب آسيا ووسطها وما وراءهما، منذ العصور القديمة. وتوجد في نيبال أيضاً منطقة لومبيني، مسقط رأس سידارتما جوتاما أو شاكياموني بوذا، الذي هو نفسه من كبار ممارسي التأمل.

منتدى (Doha Goals) وهو منتدى رائد عالمياً يهدف إلى خلق مبادرات لتحقيق التقدم العالمي من خلال الرياضة.

استجابة لقرارات الجمعية العامة وآخرها القرار ٩٨/٦٨، فإن الاستراتيجيات التنموية لدولة قطر تتضمن إجراءات لتعزيز وتحسين نوعية النظم الصحية، وتحسين سياساتها الخاصة بالتمويل الصحي بقدر أكبر لتعزيز إقامة نظم صحية جيدة أكثر كفاءة وإنصافاً وشمولاً من أجل سكانها والإبقاء عليها. كما تم تطوير الإستراتيجية الوطنية للصحة بدولة قطر (٢٠١١-٢٠١٦) وفقاً لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وبموجبها تعمل الدولة على تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدمات صحية عالية الجودة ويُدار وفق أفضل المعايير الدولية لجميع السكان. كما يقوم المجلس على تنفيذ برنامج التأمين الصحي الاجتماعي لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية بصورة إلزامية لكل السكان بنهاية العام القادم.

وبشكل عام تتخذ حكومة دولة قطر إجراءات كبيرة تهدف إلى حماية الشعب وحماية صحتهم. ومع ازدياد الاهتمام الدولي والإعلامي بالأوبئة المنتشرة، يجب التذكير بالألا تقتصر استراتيجيات الصحة العالمية على التصدي للتهديدات الآتية. بل يجب أن تكون استراتيجيات طويلة الأجل. وفي جميع الأحوال فإن ذلك يتطلب توثيق أصر التعاون الدولي. وكما في سائر المسائل التي تمس المجتمع الدولي بأسره، وتتطلب تعاوناً دولياً، فإن تبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة أمر ذو أهمية كبيرة.

وفي إطار إدراك أهمية هذا التعاون فإننا نقدر المبادرات والجهود التي تهدف إلى تمتع جميع الناس بأعلى مستويات يمكن بلوغها من الصحة البدنية والعقلية. ونعبر عن التقدير في هذا الخصوص لمبادرات فريق السياسة الخارجية والصحة. ولقد انضمت دولة قطر إلى الدول المقدمة لمشروع القرار الذي تبت الجمعية العامة فيه اليوم حول إعلان اليوم الدولي لليوغا

مبادرة الصحة العالمية والسياسة الخارجية، التي تؤيدها نيبال بشكل كامل.

**السيد توريللو (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالإنكليزية):** من بين العديد من القضايا الهامة ومشروع القرارين المعروضان علينا اليوم، واللذان تؤيدهما سان تومي وبرينسيبي تأييدا كاملا، نود التركيز على إعلان اليوم الدولي لليوغا كوسيلة لتعزيز الصحة والتطور، إذا جاز لي أن استخدم تلك الكلمة. إنها ليست مسألة من مسائل الصحة فحسب، بل مسألة وضوح الرؤية من خلال النهج العقلي الذي يمكن أن توفره اليوغا. وفي الواقع، لا يقتصر الأمر على الجسد الذي يجب أن نعالجه ونحسنه، بل بشكل أساسي النظام العقلي الذي يضع البشر من خلاله القواعد والقوانين.

وأعتقد أن اليوغا وسيلة بالغة أهمية في توفير وضوح الرؤية. وإذا كان هناك وضوح في الرؤية، فهناك وضوح في العمل. وحينما تتمتع بوضوح في الرؤية والعمل، يمكن أن يساعدنا ذلك في تفادي التضارب والتناقض اللذين تعاني منهما عادة كل مؤسسة. وفي الواقع، هناك تناقضات يمكن في بعض الأحيان أن تثير قدرا كبيرا من اللبس في وضع القواعد وتعزيز القوانين. ولذلك، من الأهمية البالغة بمكان تأييد اليوم الدولي لليوغا تأييدا كاملا، وأن تصبح هذه الرياضة جزءا من حياتنا اليومية وتساعدنا على أن نفكر ونعمل بوضوح أكبر في الحياة.

**السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):** يسر سري لانكا تأييد مشروع القرارين المعروضين على الجمعية العامة بشأن: اليوم الدولي لليوغا (A/69/L.17) والصحة العالمية والسياسة الخارجية (A/69/L.35)

وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة للتصدي لانتشار فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. ومن خلال

تود نيبال التأكيد على بعض الجوانب الهامة في طريقنا نحو المستقبل فيما يتعلق باليوم الدولي لليوغا خلال السنوات المقبلة.

أولاً، اليوغا تدور حول الممارسة، لذا فمن شأن الاحتفال باليوم الدولي لليوغا أن يثري فهمنا لمختلف جوانب اليوغا، مع التركيز على الممارسة.

ثانياً، لا بد من تحديد سبل حقيقية في الأجل الطويل للتمييز بين الأنواع المشوهة والتجارية من اليوغا، واليوغا التي نتبناها هنا كموصل للذات وللبيئة بشكل عام وكدافع حيوي كبير للصحة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بمنع ومكافحة الأمراض غير المعدية، وبتكاليف متدنية أو بلا تكاليف يتكبدها الممارس.

ثالثاً، ينبغي أن تكون اليوغا في صميم تواصل جميع شعوبنا من أجل هذه القضية النبيلة. وتشجيع ذلك التواصل الحسن النية ينبغي أن يكون جزءا من سياستنا الخارجية، دعما لوضع نهج متكامل تجاه الصحة والرفاه.

وأخيراً، في حين أن تكلفة جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ مشروع القرار ستأتي من التبرعات، من الأهمية بمكان البدء في تخصيص جزء من ميزانيتنا الإنمائية في القطاع الصحي نحو إطلاق العنان للإمكانات الكاملة لليوغا، بغية المساعدة في تحقيق الصحة العالمية بوصفها هدفاً طويلاً الأجل في المجال الصحي من خلال تبادل أفضل الممارسات بمرور الوقت.

وفي الختام، أود أن أشجع كل شخص وجميع من في القاعة اليوم، وفي كل منظومة الأمم المتحدة، على بدء السماح لممارسة اليوغا القيمة بالانتشار في حياتهم الخاصة والمساعدة على تهيئة نظام صحي مستدام مراعي للبيئة، وبتكلفة معقولة، في عالم المستقبل. ونعتقد أننا ستستفيد استفادة عميقة من

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/69/L.17: الأردن، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوزبكستان، أوكرانيا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، البرازيل، بلجيكا، بنما، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، رومانيا، زمبابوي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سيشيل، الصومال، الفلبين، كمبوديا، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، النيجر، هنغاريا، اليمن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.17؟  
اعتمد مشروع القرار A/69/L.17 (القرار ١٣١/٦٩).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.35، المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية".

أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/69/L.35، وإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من بين مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا،

خبرتنا الراسخة في مجال خدمات الصحة العامة الفعالة من حيث التكلفة، نأمل أن نقدم مساهمة مفيدة في ذلك الصدد. ونهني الهند، وتحديدًا السفير أسوكي موكيرجي، على المبادرة المقدمة للأمم المتحدة لإعلان ٢١ حزيران/يونيه يوما دوليا لليوغا، وهو المفهوم الأنسب للأمم المتحدة. وكلمة "اليوغا" هي كلمة باللغة السانسكريتية وتعني الانضمام أو الاتحاد. لليوغا تأثير متكامل وهي تحقق توازنا بين الجسم والعقل والوعي والروح. وبينما نصارع التحديات المرتبطة بالحياة الحديثة، يمكن لليوغا أن تبت في الحياة توازنا يتسم بالسكينة.

وترحب سري لانكا بهذه المبادرة بوصفها بلدا يتشاطر أواصر ثقافية واجتماعية ودينية عمرها آلاف السنين مع الهند. إن إعلان اليوم الدولي لليوغا سيسهم في زيادة الوعي بشأن تحقيق المزيد من الفهم لأنفسنا ومواطن قوتنا والغرض من وجودنا ومن علاقاتنا. وللأسف، أصبحت اليوغا هوسا - جنونا - في الغرب الصناعي المتقدم النمو. ويجدوني الأمل ألا يتبدد الجمال الأصيل لليوغا وقوتها بإضفاء طابع تجاري محض عليها.

ومن ذلك المنطلق، تنضم سري لانكا إلى المؤيدين الآخرين لمشروع القرارين هذين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرارين A/69/L.17 و A/69/L.35.

تبت الجمعية العامة أولاً في مشروع القرار A/69/L.17، المعنون "اليوم الدولي لليوغا".

أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

”وأشيد بالوفد الهندي لعمله على هذه المبادرة، وأطلع إلى الاحتفال باليوم الدولي لليوغا في حزيران/يونيه القادم.“

أعطى الكلمة الآن لممثل سوريا، الذي يرغب في ممارسة حق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الكلمات التي تُلقى ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للكلمة الأولى، وتلقاها الوفود من مقاعدها.

**السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): شكرا سيدي الرئيس لإعطائي الكلمة للرد على ما ورد في بيان ممثلة الولايات المتحدة.

من المثير للسخرية أن نسمع ممثلة الولايات المتحدة تعرب عن القلق من أعداد الضحايا من العاملين الطبيعيين في بلدي سوريا، في الوقت الذي كان فيه بلدها هو من أنشأ تنظيم داعش الإرهابي وذلك بعد تدريب مقاتليه في معسكرات خاصة سرية في الأردن، على يد المخابرات الأمريكية، ومن ثم أرسلوهم إلى سوريا لقتل السوريين. بموجب تقارير أمريكية وغربية أخرى.

لقد تضرر في سوريا منذ بداية الأزمة أكثر من ٢٠٧٠ مشفى طبيًا، خرج أكثر من ٤٠ منها من الخدمة نهائيًا. ووقع آلاف العاملين الطبيعيين خاصة المتطوعين في منظمة الهلال الأحمر العربي السوري ضحية للتفجيرات الإرهابية التي نفذتها الجماعات الإرهابية المسلحة. تلك الجماعات التي خلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، أولاً في باكستان وأفغانستان تحت مسمى القاعدة ومن ثم في الأردن تحت مسمى المعارضة المعتدلة، وأرسلتها إلى بلدي لتمارس إرهابها ضد السوريين وذلك باعتراف وزراء خارجية أمريكيين. إذا كانت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية قلقة فعلاً على الحالة الصحية في

وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسورينام، والسويد، وصربيا، وفنلندا، وفيت نام، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ولتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وميانمار، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.35؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.35 بوصفه (القرار ١٣٢/٦٩).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): سأدلى الآن ببيان بالنيابة عن السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين:

”إن اعتماد اليوم لقرار بشأن اليوم الدولي لليوغا (القرار ١٣١/٦٩) بتأييد الأغلبية الساحقة، كما يتضح من أكثر من ١٧٠ دولة عضو شاركت في تقديمه، يدل على مدى إعجاب الناس في جميع أرجاء العالم بالفوائد الملموسة وغير المرئية لليوغا على حد سواء.

”وأهنئ دولة السيد شري ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند، على هذه المبادرة حيث سيحتفل المجتمع الدولي من خلالها باليوم الدولي لليوغا في ٢١ حزيران/يونيو من كل عام.

”لعدة قرون، مارس الناس من جميع مشارب الحياة اليوغا، وأدركوا تجسيدها الفريد للوحدة بين العقل والجسد. تجمع اليوغا الفكر والعمل معا في وئام بينما تظهر النهج الشامل للصحة والرفاه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/69/L.33. **السيد لامبرتينى** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، مشروع القرار A/69/L.33، بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة.

في عام ٢٠١٣، بلغ عدد الهجمات المتعمدة على العاملين في المجال الإنساني - سواء كانوا من موظفي منظومة الأمم المتحدة أو موظفي المنظمات غير الحكومية أو لجنة الصليب الأحمر الدولية، سواء كانوا دوليين أو وطنيين - مستوى أعلى من أي وقت مضى. وكان هناك ما لا يقل عن ٢٥١ من هذه الهجمات أدت إلى وفاة ١٥٥ وجرح ١٧١ واختطاف ١٣٤ شخصاً. إن ما يسبب صدمة عميقة هو استهداف الناس الذين يحاولون إنقاذ حياة الآخرين.

تشكل الهجمات المتعمدة كذلك الهجمات - ضد العاملين في المجال الإنساني، والموظفين الطبيين وموظفي الأمم المتحدة - جريمة بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا بد من معاقبة مرتكبي هذه الهجمات. ويسرنا أن مشروع قرار هذا العام يقر بحجم المشكلة بالكامل ويشمل لغة معززة تدين هذه الهجمات وتجاهر برفض الإفلات من العقاب.

ويتعلق مشروع القرار أيضاً بحماية موظفي الأمم المتحدة بصورة أعم. وأودت حوادث أمنية كبيرة بحياة ٢٨ موظفاً من موظفي منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣. وهذا العدد يصبح أعلى من ذلك عند الأخذ في الحسبان جميع فئات الموظفين أو موظفي المنظمات الشريكة. وبالإضافة إلى إدانة هذه الهجمات، يتضمن مشروع القرار أيضاً توجيهات هامة من الجمعية العامة إلى الأمين العام، وعلى وجه التحديد إلى نظام إدارة أمن الأمم المتحدة وإدارة شؤون السلامة والأمن

سوريا، فلتوصي بلدها برفع عقوباتها الاقتصادية القسرية غير الشرعية المفروضة على بلدي، والتي تسببت في منع استيراد الأدوية والأجهزة الطبية اللازمة لمعالجة الجرحى والمرضى السوريين، ضحايا الإرهاب، بما في ذلك كراسي المعاقين.

إننا ننظر إلى اليوم الذي ستقوم فيه دولة ما بتدريب مجموعة مسلحة ثم ترسلها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة نظامها وشعبها، بعد تسميتها باسم المعارضة المعتدلة. سنرى يومها ما هو رد فعل هذا النظام الأمريكي المجرم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

#### البند ٦٩ من جدول الأعمال

**تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة**

تقرير الأمين العام (A/69/406)

مشروع قرارين (A/69/L.33 و A/69/L.37)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/69/96 و A/69/303)؛

مشروع قرار (A/69/L.40)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/69/84)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

التي تشارك في تقديم مشروع القرار معنا، ويقوم العديد منها بذلك للمرة الأولى هذا العام. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار الهام هذا بتوافق الآراء مرة أخرى.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/69/L.37.

**السيد إستريمي** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يتشرف وفد الأرجنتين بأن يعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق بمبادرة ذوي الخوذ البيض (A/69/L.37).

يصادف هذا العام انقضاء ٢٠ عاماً على اتخاذ القرار الذي أيد مبادرة ذوي الخوذ البيض المقترحة من الأرجنتين كأداة لتوفير الرعاية والإنعاش والتعاون التقني للتغلب على الأزمات الإنسانية. وآخذ الكلمة في هذه المناسبة لأعرب عن تقديرنا للعمل الذي جرى القيام به في إطار الأمم المتحدة في السنوات العشرين الماضية، الأمر الذي يجعل من الممكن تقديم المساعدة الإنسانية على مدى بعيد وواسع في جميع أنحاء العالم. وخلال تلك السنوات، قمنا بإنشاء مبادرة الجنوب - وهي مبادرة من إحدى بلدان أمريكا اللاتينية - المقدمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولكن مع تطلعات عالمية واضحة أيضاً.

رأت مبادرة ذوي الخوذ البيض النور عندما تركزت المناقشة على تنسيق المساعدة الإنسانية. وعلى مر السنوات، كنا جزءاً من المناقشة المتعلقة بالإدارة الشاملة للمخاطر ومشاركة المجتمع وتدريب المتطوعين، من بين المواضيع الأخرى التي أثرت المناقشة وأضفت الديمقراطية عليها. وفيما نمضي قدماً نحو المستقبل، نود أن نواصل التعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأردنا توسيع نطاق المناقشة حول نقاط الضعف والحد من أخطار الكوارث، والعمل بالتعاون مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة نحو إضفاء الطابع العالمي على دور العمل التطوعي في إدارة المخاطر.

في الأمانة العامة، التي هي الآن برئاسة وكيل الأمين العام بيتر درينان.

ومن بين عناصر أخرى، يثني مشروع القرار على تغيير نموذج الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة من "وقت المغادرة" إلى "كيفية البقاء". وفي الواقع، باتت الأمم المتحدة اليوم تمكث وتنفذ برامجها الأكثر أهمية في بيئات أكثر خطورة مما كانت عليه قبل بضع سنوات. إن مشروع القرار يزيد من تعزيز ركن أساسي من أركان هذا النهج، وهو تقييم متنسق للمخاطر المقبولة في النظام من خلال تطبيق إطار الأهمية الحيوية للبرامج. وتلك أداة هامة في منظومة الأمم المتحدة تسمح بتحديد المخاطر المقبولة.

كما يسلّم مشروع القرار بأن التعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سلامة العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم، فضلاً عن زيادة قبول جميع الأطراف والسكان المحليين، والتي تشكل كلها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة المخاطر.

وأخيراً وليس آخراً، نشيد من خلال مشروع القرار بالتحسين المستمر لنهج الأمم المتحدة لإدارة المخاطر وإضفاء الطابع المهني عليه ونشجع ذلك. ويؤمن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إيماناً راسخاً بأن من واجبنا أن نشيد بالتزام العاملين في المجال الإنساني والأفراد المرتبطين بالأمم المتحدة، ودعم عملهم والقيام بكل ما في وسعنا لمواصلة تعزيز سلامتهم وأمنهم. ويدل مشروع القرار الذي نقدّمه لاعتماده اليوم على أن هذا الشاغل مشترك بين جميع الوفود، مع إجماع على الموافقة على النص القوي لمشروع قرار هذا العام في المشاورات غير الرسمية.

وأود أن أشكر بجرارة العديد من الوفود التي شاركت في المشاورات على مشاركتها البناءة، وكذلك العديد من الوفود

ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية"، بهدف الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمبادرة تجلنا فخورين بكل ما تم إنجازه حتى الآن وما تنطوي عليه من إمكانات التنمية في المستقبل.

ونأمل أن تدعم الدول الأعضاء مبادرة ذوي الخوذ البيض. ونأمل كذلك أن مساهمة الدول التي قدمت في ٢٠ عاماً من حياة المبادرة، بما يشمل الإسهام في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، سيجري الاعتراف بها كذلك. تلك هي العناصر الرئيسية لمشروع القرار.

وفي المشهد العالمي حيث اتساع نطاق حالات الطوارئ وتعقيدها وطول أجلها، لا يسعني التشديد بما فيه الكفاية على الدور القيم الذي تؤديه المساعدة الإنسانية والتعاون في الاستجابة بسرعة وفعالية لحالات الكوارث. ومن الضروري أيضاً أن أشير إلى أن البلدان لن تكون قادرة على تحقيق القدرات على التحمل والإنعاش إلا من خلال النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الحالات التي تواجه فيها أصعب المخاطر.

وفي هذا الصدد، سأكون مقصراً إن لم أختتم بياني بالإعراب عن تقدير وامتنان الأرجنتين العميقين للعمل القيم والالتزام الذي يخلو من الأنانية من جانب جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون يوميا في الميدان في أكثر المناطق النائية في العالم، حيث المساعدة الإنسانية ذات أهمية حاسمة.

أخيراً، أود أن أحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مواصلة العمل معا في المهمة العظيمة الأهمية المتمثلة في تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/69/L.40.

**السيد توريسون** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أعرض مشروع قرار هذا العام بشأن تعزيز

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على اهتمام بلدي العميق بمواصلة الإسهام بنشاط، كما فعلنا في مبادرات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث وفي المهام المرتبطة بمشاريع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وكذلك الأنشطة المشتركة والمنسقة مع الصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة.

كما أشير إلى أن التزام بلدي بالعمل التطوعي سيستمر. ولا يظهر التزامنا بالاحتفال سنوياً في الأرجنتين باليوم الدولي للمتطوعين وحسب، الذي عقدناه في ٥ كانون الأول/ديسمبر الماضي، ولكن أيضاً في أعمال النشر والتدريب التي تتيح لنا قاعدة بيانات تضم أكثر من ٥٠٠٠ متطوع على استعداد للانضمام إلى أفرقة الدعم.

وكما ينص مشروع القرار قيد نظر الجمعية العامة، تأتي مبادرة ذوي الخوذ البيض من إحدى البلدان النامية. وينبغي تقدير هذا على مستويين: الجهود التي يبذلها بلد مثل الأرجنتين أو غيره من البلدان النامية لإنشاء مبادرة من هذا القبيل، وإمكانية تكرار هذه التجربة في البلدان النامية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، وكما يقترح مشروع القرار، في الوقت الذي يتزايد فيه حجم الكوارث، وعندما تضاف الأزمة الدولية إلى العناصر الأصلية، الأمر الذي سيؤثر بلا شك على الأمم المتحدة وقدرتها على المساعدة الإنسانية، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال المساعدة الإنسانية تستحق دعماً خاصاً لأنها تنطوي على موارد تقنية ومهنية وتطوعية، ناهيك عن الموارد المالية والإمدادات ذات القيمة العالية ويحتاجها الناس الذين يواجهون أزمات إنسانية.

بسبب ما تقدم، قرر بلدي عرض مشروع القرار هذا المعنون "الذكرى السنوية العشرون لاشتراك المتطوعين ذوي الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في

وشارك عدد كبير على نحو ملحوظ من الوفود في المفاوضات هذا العام، وهو ما يشكل مرة أخرى دليلاً على الاهتمام الواسع النطاق بالعمل الإنساني للأمم المتحدة وملكيته. وأود أن أشكر الوفود على مشاركتها النشطة والتعاونية والبناءة بشأن مشروع القرار. وتنطلع إلى اعتماده رسمياً بتوافق الآراء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد ماير - هارتغ** (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه للانضمام إليه البوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، أرمينيا وجورجيا.

ما برح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨ على التزام قوي بإنقاذ الأرواح والحد من المعاناة البشرية في جميع أنحاء العالم من خلال العمل الإنساني القائم على المبادئ والاحتياجات، تمثياً مع التوافق الأوروبي بشأن المعونة الإنسانية. ولا نزال بشكل جماعي أكبر المانحين في المجال الإنساني في العالم، وصمد تضامن مواطنينا مع المحتاجين في مواجهة الصعوبات الاقتصادية المستمرة في معظم أنحاء أوروبا.

يستمر تزايد الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم بوتيرة أسرع من قدرة النظام على الاستجابة وإتاحة التمويل. إن المبلغ المبدئي المطلوب في إطار نداء عام ٢٠١٥ مذهل وقدره ١٦,٤ بليون دولار. للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، هناك أكثر من ٥٠ مليون شخص مشرد. وفي كل

تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/69/L.40). تعيد الجمعية العامة، من خلال اعتمادها لهذا القرار كل عام، تأكيد الدور المتميز والرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جهود التنسيق والاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في جميع أنحاء العالم. يعث اعتماداً بتوافق الآراء إشارة هامة بالملكية والمسؤولية المشتركة عن جدول أعمالها، فضلاً عن التأكيد على شرعية المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة.

لقد استحدثت عدد من العناصر الجديدة أو جرى تعزيزها في مشروع قرار هذا العام، بما يجعله أكثر تعبيراً عن واقع اليوم. يتعلق أحد هذه العناصر بالحماية. تدرك الجمعية العامة أهمية تلبية شتى احتياجات الحماية للسكان المتضررين، ولا سيما الأكثر ضعفاً. وتتمثل مسألة أخرى في الإشارة إلى مشروع الرعاية الصحية في خطر، بقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي يتناول العنف غير المقبول والمتزايد ضد العاملين في المجال الطبي ومرافقهم. ويرحب عنصر آخر بدورة البرامج الإنسانية الجديدة ويدعو إلى لغة قوية بشأن أهمية التقييمات والتحليلات الجيدة للاحتياجات من أجل تصميم الاستجابة الإنسانية على نحو أفضل. وعلاوة على ذلك، يتضمن مشروع قرار هذا العام صياغة جديدة أو أقوى بشأن مسائل أخرى - من قبيل السياسات العامة، الحلول الدائمة للمشردين داخلياً، السلامة والأمن، التعليم، إدارة المخاطر والتكيف، تمويل المراحل الانتقالية - فضلاً عن أهمية التنوع الجغرافي والمساواة بين الجنسين فيما بين موظفي المساعدة الإنسانية. وللمرة الأولى على الإطلاق، هناك أيضاً إشارة إلى الصحة الجنسية والإنجابية، واعتراف بأهمية مضاعفة جهودنا المشتركة - في المجال الإنساني وفي المجالات الأخرى - للتصدي لهذا التحدي الحاسم الأهمية.

العامة، بما يتجاوز مجرد تنفيذ برامجها المنفردة والولايات الخاصة بها.

ونعتقد أيضا أن المنظومة - في الواقع، نموذجنا الإنساني برمته - ينبغي أن يجري تكييفه تدريجيا مع العالم المتغير. لهذا السبب فإن عملية التفكير التي بدأت في سياق التحضير لمؤتمر القمة الإنساني العالمي لعام ٢٠١٦ هامة جدا. لا يعني هذا القول بأنه ينبغي وضع المبادئ الأساسية للإنسانية والتزاهة والحياد والاستقلال موضع تساؤل. بل على العكس من ذلك، إن عملية التفكير ينبغي أن تقودنا إلى تحسين تطبيق تلك المبادئ الرئيسية في الممارسة العملية. لكن ينبغي لنا أيضا أن نتعلم إنجاز المزيد. موارد أقل، من خلال النهج المبتكرة والشراكات الجديدة، مما يجعل العمل الإنساني أكثر فعالية والمنظومة أكثر شمولاً للجميع وخضوعاً للمساءلة. ينبغي أن يشمل ذلك العمل مع مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة؛ والإنصات باهتمام أكبر إلى السكان المتضررين والشركاء المحليين عند وضع أو تعديل البرامج؛ واستناد نسبة متزايدة من تمويلنا إلى المخاطر لا الاحتياجات، بما في ذلك من خلال استخدام أدوات جديدة لإدارة المخاطر؛ واستخدام التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة وأساليب التنفيذ بكامل إمكاناتها. ونحن عازمون على الإسهام بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الإنساني العالمي، بما في ذلك المشاورات الأوروبية في بودابست في شباط/فبراير.

وفي سياق التحضير لمؤتمر القمة الإنساني العالمي، نعتقد أن من الضروري كفاءة المساهمات الإنسانية الكافية لعمليات عام ٢٠١٥، بما في ذلك العمل على أهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ وما بعد إطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث، المقرر الاتفاق بشأنه في سينداي في آذار/مارس. على الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، لا سيما الحكومات الوطنية، أن تجعل من تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث من خلال الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب

مرة نظن أن الأمر لا يمكن أن يزداد سوءاً، يثبت أننا مخطئون بأزمة جديدة تضاف إلى القائمة الطويلة من الأزمات الجديدة والتي طال أمدها، مما يتهك قدرة المنظومة الحالية إلى أقصى الحدود. نحن بحاجة إلى محاولة الاستجابة قدر إمكاننا لذلك الواقع المروع. وبالإضافة إلى التماس السبل الكفيلة بإتاحة التمويل الإنساني الإضافي، بما في ذلك من الجهات المانحة الجديدة والقطاع الخاص، علينا مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين أداء المنظومة الإنسانية الحالية لتقديم المساعدة على نحو فعال واستخدام الموارد الشحيحة بكفاءة، وفي نفس الوقت علينا أن نقبل أنه يتعين علينا أن نعيد التفكير في المنظومة وتكييفها مع العالم المتغير.

ونشيد بالتحسينات التي أدخلت بالفعل على سير عمل المنظومة الإنسانية الحالية، ولا سيما العمل الذي لا يكل لتحقيق هذه الغاية من جانب منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ المنتهية ولايتها فاليري أموس، التي نود الإشادة بإنجازاتها في تنسيق المساعدة الإنسانية والدعوة. يجب أن يتواصل إصلاح المنظومة الإنسانية، بما في ذلك من خلال استمرار تنفيذ خطة التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من جوانبها الرئيسية المتمثلة في القيادة الإنسانية القوية وتعزيز التنسيق والمساءلة الواضحة من أجل استجابة جماعية، بما فيها للسكان المتضررين. وفي الميدان، نحن بحاجة إلى أفرقة قطرية إنسانية قوية بقيادة منسقين مقيمين للشؤون الإنسانية من ذوي الخبرة. نحن بحاجة إلى العمل التعاوني بين الوكالات المنفذة، التنسيق الفعال وتنسيق تقييم الاحتياجات والاستجابات. ينبغي أن يستند صنع القرارات في المجال الإنساني إلى بيانات يعول عليها وتحليل للأدلة والاستجابة في الحالة السائدة. أخيراً وليس آخراً، يجب أن تشعر جميع الجهات الفاعلة الإنسانية بأنها مسؤولة وأن تكون مسؤولة عن الاستجابة الإنسانية القطرية

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان المتضررين بسرعة وبدون عوائق، ويذكر بأن المنع التعسفي لإيصال المساعدات الإنسانية يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، وينبغي وضع نظام محسّن للمساءلة بشأنه. ولا بد من تفعيل الأهمية المحورية للحماية في العديد من الأزمات الإنسانية اليوم وفي حالات الطوارئ المعقدة منذ البداية، ولا بد من كفالة حماية الفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم اللاجئين والمشردون داخليا. ويجب معالجة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات والفتيان والرجال وللمعوقين، على نحو كاف.

وأخيراً، يجب على جميع أطراف النزاع ضمان احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية. والأمر يشكل صدمة شديدة حقيقة أن عدد الهجمات المتعمدة ضد أفراد المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٣ هو الأعلى من نوعه على الإطلاق، إذ قُتل ما لا يقل عن ١٥٥ شخصا، وأصيب ما يزيد عن ١٧١ شخصاً واختطف ١٣٤ شخصا في هذه الهجمات. إن ترجمة هذا الاستنكار المشترك إلى إجراءات هي ما نأمل تحقيقه، بما في ذلك عن طريق مشروع القرار السنوي بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

والتحديات التي تواجه المجتمع الإنساني هي تحديات هائلة. ونحن، بوصفنا الجمعية العامة، بحاجة إلى المساهمة في تلك المهمة من خلال مشاريع القرارات التي سنعمدها اليوم بالإجماع، وذلك عن طريق تعزيز إطار العمل الإنساني المتفق عليه في القرار اللاحق للقرار ١٨٢/٤٦، والإشارة إلى الحاجة إلى ضمان سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. إن هذه القرارات وغيرها من القرارات المتعلقة بالشؤون الإنسانية، تتخذ بتوافق آراء

لها، مهمة أساسية. ذلك أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاستجابة في حالات الطوارئ، وهو ما من شأنه أن يمكننا من إنقاذ مزيد من الأرواح غدا. وفي حين أن الإعصار هاغوبت، الذي ضرب الفلبين قبل بضعة أيام، يبين للأسف أن هذه الظواهر قد تصبح الظاهرة السائدة في العديد من المناطق، فهو يبين أيضا أن التأهب يساعد في إنقاذ الأرواح والأموال. في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية، وفي حالات الضعف المزمن، مثل منطقة الساحل، فإن العمل الوقائي وبناء القدرة على الصمود يجب أن يصبح القاعدة.

وللأسف، فالكوارث الطبيعية ليست التحدي الوحيد الذي نواجهه. من الصعب في هذه المرحلة عدم الإشارة إلى تفشي فيروس إيبولا، وانتشاره الذي يهدد نسيج المجتمع ذاته في البلدان الأشد تضررا. ويجب أن نواصل الجهود المنسقة التي نبذلها في التصدي لهذه الآفة بلا هوادة.

ولكن من الواضح أن النزاعات تشكل أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني اليوم. وسوف تستترف الأربع أزمات من المستوى ٣ في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وجنوب السودان وسوريا، ما يزيد على ثلثي نداء العام المقبل. بيد أن الاحتياجات ستظل أيضا كبيرة، ولا تلي في أحيان كثيرة، في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وفلسطين والصومال والسودان وأوكرانيا واليمن وغيرها من البلدان.

ولا يمكن أن يكون هناك حل إنساني لأي من تلك النزاعات. ولكن بينما يجري العمل على التوصل إلى حلول سياسية، من المهم السماح للعاملين في المجال الإنساني القيام بعملهم كاملا، بما في ذلك الوصول إلى جميع السكان المحتاجين بغض النظر عن الجانب الذي يوجدون فيه من الخطوط الأمامية.

إدارة الكوارث، والذي يعمل بوصفه هيئة التنسيق الرئيسية في إدارة الكوارث وأعمال الاستجابة في حالات الطوارئ. كما أنشأنا فرقة عمل مشتركة لتنسيق العمل بشأن تقديم المساعدة الإنسانية فيما بين مختلف الهيئات التابعة للرابطة. وكان عمل الفريق الأساسي الثلاثي الذي يتألف من رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة وحكومة ميانمار، أحد قصص النجاح في تنسيق وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية بعد أن ضرب إعصار نرجس ميانمار، في عام ٢٠٠٨.

وقد اعتمدت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في الاجتماع الوزاري الثاني بشأن إدارة الكوارث، المعقود في بندر سري بيغاون في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الاستراتيجية المعنونة "رابطة أمم جنوب شرق آسيا واحدة، واستجابة واحدة بحلول عام ٢٠٢٠ وما بعده: توحيد استجابة الرابطة للكوارث" والاستراتيجية التي ستصدر في عام ٢٠١٥، من شأنها ضمان استجابة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للكوارث الإقليمية بفعالية وكفاءة.

ولا تزال الرابطة ملتزمة التزاما كاملا بشراكتنا مع الأمم المتحدة، حيث يجري التعاون من خلال الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ بشأن إدارة الكوارث. ونحن حاليا ننفذ المرحلة الثانية التي تركز على تعزيز القدرات والدعم التقني إلى مركز التنسيق التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجالات من قبيل تبادل أفضل الممارسات والخبرات المتعلقة بالتأهب للكوارث ونظم الإنذار المبكر، فضلا عن الاستجابة بعد وقوع الكوارث وإدارة التعافي.

وخارج منطقة الرابطة، نحن أيضا نعمل عن كثب مع شركائنا في الحوار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال العديد من العمليات التي لدينا في المكان، بما في ذلك وزراء دفاع الرابطة بالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في

حقيقي وينبغي أن تبقى كذلك بوصفها دليلا على إنسانيتنا المشتركة.

السيد تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وسنغافورة، والفلبين، فييت نام، وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وبلدي، ميانمار.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة عن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (A/69/96)، وعن التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية (A/69/303) وعن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة (A/69/406)

كما تود رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإعراب عن التعاطف العميق مع حكومة الفلبين وشعبها للخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن الإعصار هاغوييت. وتعرب الرابطة عن تضامنها مع الفلبين وتتمنى لحكومة وشعب الفلبين كل التوفيق في جهودها للتعافي.

ويبين التفشي المؤسف لفيروس الإيبولا أهمية العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترحب الرابطة بالقرار ١/٦٩ المعتمد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ونحن نؤكد مجددا دعمنا للوكالات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، على جهودهم لاحتواء ومنع هذا التهديد الخطير للصحة العامة.

وقد إنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٦ علاقات قائمة على الحوار بين الشركاء مع الأمم المتحدة، وكان مجال المساعدة الإنسانية هو أحد مجالات التعاون. وقد أنشأنا مركز تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للرابطة بشأن

للمتطوعين الشباب ووحدات المتطوعين المحترفين الشباب، بغية إرساء روح التعاون والتكاتف بين محترفينا الشباب، من خلال العمل المجتمعي المحلي الشعبي في مجالات خبراتهم. وإلى جانب التعاون الإقليمي من خلال الرابطة، سعت فرادى الدول الأعضاء في الرابطة أيضا إلى تشجيع وتعزيز المساعدات الإنسانية من خلال الجهود والمبادرات الثنائية.

أخيرا وليس آخرا، تواصل الرابطة ضمان استمرار جهودنا الوطنية والإقليمية لاستكمال عمل الأمم المتحدة والإسهام فيه، خصوصا عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونحن على استعداد لإطلاع الآخرين على الدروس المستفادة والخبرة التي اكتسبتها الرابطة، من أجل تحسين التأهب والاستجابة لاحتياجاتنا الإنسانية في المستقبل. وستواصل الرابطة بذل قصارى جهودها لتعزيز وتحسين أعمالها التنسيقية، لتصبح أكثر استعدادا للمساعدة فيما يخص الاستجابة لأي احتياجات في مجال الإغاثة الإنسانية والكوارث في المستقبل.

**السيد بيشنوي (الهند)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان مشترك بالنيابة عن الهند والسويد بشأن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة.

ومن خلال اعتماد الجمعية العامة السنوي للقرار المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية، فإننا نرحب بدور الأمم المتحدة في مجال تنسيق الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في العالم والاستجابة لها. وبالأصالة عنا والنيابة عن السويد التي يسرت المفاوضات بشأن مشروع القرار المقدم اليوم (A/69/L.40)، أود أن أشكر الدول الأعضاء على تعاونها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة.

ونود أن نؤكد أن بياننا المشترك يجسد سعيينا المشترك إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة. وتعكس الأزمات الإنسانية المستمرة في أجزاء مختلفة من العالم الحاجة إلى توثيق

حالات الكوارث، وممارسة الطب العسكري وامتدى الرابطة الإقليمية لممارسة الإغاثة في حالات الكوارث، التي تجمع بين أكبر من الموظفين المدنيين والعسكريين والأصول في المنطقة.

وكجزء من المساعدة الاستراتيجية المستمرة التي تقدمها الرابطة لدعم جهود حكومة الفلبين للتعافي من الإعصار هايان/يولاندا، فإن المؤتمر الرفيع المستوى بشأن تقديم المساعدة من أجل إنعاش المناطق المتأثرة في يولاندا قد عُقد في آب/أغسطس لكي تتقاسم الرابطة أفضل الممارسات والخبرات في أعمال الإنعاش في أعقاب الكوارث الواسعة النطاق.

وفيما يتعلق بجاذب رحلة الخطوط الجوية الماليزية (MH-370)، فقد قدمت الدول الأعضاء في الرابطة المساعدة إلى ماليزيا وشاركت على نطاق واسع في أعمال البحث والإنقاذ والمساعدة الإنسانية وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في منطقة بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي. وتجسد تلك العملية التعاون الحقيقي في المجال البحري، إذ اتفقت البلدان على أن تُنحي جانبا مطالباتها بولاياتها القضائية المتداخلة في المياه حيث تجري عمليات التفتيش في سبيل القضية النبيلة للمساعدة الإنسانية.

وما تزال منظومة الأمم المتحدة الإنسانية تواجه تحديات، ولا سيما في تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة مع قدرات وموارد فوق طاقتها.

وتؤمن رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأهمية مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني، الذي سيعقد في تركيا خلال عام ٢٠١٦، بوصفه منبرا للدول وأصحاب المصلحة والأطراف الفاعلة الإنسانية لإيجاد الحلول التي تهدف إلى معالجة التحديات، وتعزيز التزامنا وجهودنا لضمان تقديم المساعدات الإنسانية على نحو فعال وفعلي وقابل للمساءلة. إننا نؤمن بقوة بإشراك شعبنا، الذي هو ثروتنا الحقيقية في هذا الجهد. وتماشيا مع هدف مجتمع رابطتنا، أنشأنا في إطار الرابطة، برنامجا

ويتمثل جوهر القرار ١٨٢/٤٦ في الدعوة إلى بذل جهد جماعي من جانب المجتمع الدولي، تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور محوري. ونحن ملتزمون بالحفاظ على احترام مبادئ الإنسانية والحياد والتراحم والاستقلال المبنية في مرفق القرار ١٨٢/٤٦، والتقيّد بها. كما نود أن نؤكد بقوة المبدأ التوجيهي الآخر، المتمثل في ضرورة احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية، بشكل كامل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وضرورة تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المعني، ومن حيث المبدأ، بناء على طلب هذا البلد. كما نود أن نؤكد بأن الدور الرئيسي والمسؤولية عن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية يقعان على عاتق الدولة المعنية. ويتعين أن يكون السكان المتضررون محور التركيز الرئيسي لجميع الأعمال الإنسانية. إننا نشجع المجتمع الدولي والأمم المتحدة على مواصلة تعزيز مساءلتها للمتضررين، والعمل بشكل وثيق معهم، من أجل ضمان عملية شاملة وتعزيز الشعور بالملكية المحلية.

وينبغي للأمم المتحدة وشركائها الدوليين السعي إلى الاستفادة بشكل أفضل من شركائهم المحليين، الذين ينبغي توسيع دورهم من مجرد تنفيذ القرارات إلى المشاركة في التخطيط الاستراتيجي. وعندها فقط يمكننا تحقيق أفضل استفادة من معرفتهم بالسياق المحلي. ونود أيضا تسليط الضوء على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى وضع الحماية في صلب الاستجابة الإنسانية. ويشمل ذلك إدراك احتياجات الحماية المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان، فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني.

ونود أيضا أن نلاحظ أن مشروع القرار بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/69/L.33)، المتوقع اعتماده اليوم بتوافق الآراء، يثني على شجاعة والتزام أولئك الذين يشاركون

التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية. وترغب الهند والسويد في شكر الأمين العام على التقرير المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/69/406). وهو يقدم نظرة إجمالية جوهرية بشأن القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع الإنساني. وتتضح تلك التحديات من العدد غير المسبوق من الأزمات الكبرى التي يجري التعامل معها في الوقت الراهن. ونحن نعتقد أن هناك حاجة كبيرة لإقامة شراكات واسعة وشاملة لمواجهة هذه التحديات وتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. ويمثل بياننا المشترك اليوم أحد الأمثلة على الشراكات الموسعة، ولكن ثمة العديد منها، والمزيد من الإمكانيات على المستويات العالمية والوطنية والإقليمية.

ويتمثل أحد الأمثلة الذي يسلط الضوء على الطابع المحوري للشراكات من أجل العمل الإنساني، في الجهد المطلوب لمواجهة تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا، الذي يعد أزمة متعددة الأوجه ذات بعد إنساني أظهرت أهمية زيادة التعاون الدولي والإقليمي والوطني وعبر القطاعات لتقديم استجابة متسقة وفعالة. وزادت الهند والسويد من إسهامهما، من خلال توفير موارد مالية وبشرية محددة للجهود المبذولة لإنهاء هذه الأزمة. ومن المهم أن بلدنا هما من بين أكبر أربع مساهمين ماليين في الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لمكافحة الإيبولا، الذي أنشأه الأمين العام. وتعتقد الهند والسويد بأن أهمية الشراكات ستكون عنصرا أساسيا في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة الإنسانية العالمية، الذي سيعقد في اسطنبول خلال عام ٢٠١٦. إننا نرحب بتلك المبادرة، ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في عملية التشاور، جنبا إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين.

وتؤكد الهند والسويد من جديد أن المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي توفر الأساس للمساعدة الإنسانية.

كما ساهمت الهند في عام ٢٠١٤ بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، مما رفع إجمالي مساهمتنا إلى خمسة ملايين دولار.

ولا تزال السويد واحدة من كبرى الجهات المانحة الإنسانية. وإذ تضع السويد في اعتبارها الدعم الفعال وحسن أداء النظام الإنساني، فهي لا تقدم فحسب مساهمات كبيرة محددة الأهداف في معظم الأزمات الإنسانية في العالم، بل هي أيضاً أحد أكبر مانحي التمويل الأساسي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها الإنسانية. ولا تزال السويد أيضاً مشاركة بشكل كبير في المسائل المتعلقة بالسياسات الإنسانية والإصلاح في مجال الشؤون الإنسانية.

إن أداء المهمة داخل البلد ينقذ الأرواح والتنسيق يجعل هذا الأداء أكثر فعالية. وهذا ما يصدق بصورة خاصة في وقت زاد فيه التضامن الدولي حيث نجد عدداً متزايداً من الجهات الفاعلة الإنسانية الجديدة والناشئة. وتقدر الهند والسويد بصدق قدرات منظومة الأمم المتحدة على صعيد التنسيق وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، وذلك عن طريق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونشجع جميع الجهات الفاعلة على مواصلة تعزيز دعمها للمكتب. إن تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ”إنقاذ الأرواح اليوم وغداً“، يتيح لنا مادة للتفكير بشأن السبل الكفيلة بزيادة جهودنا في إدارة المخاطر ومنع حدوث الأزمات في المقام الأول.

ويرحب بلدانا، بوصفهما داعمين للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، باستمرار إنجازاته في تنفيذ استجابات في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها لحالات الطوارئ الإنسانية.

وفي الختام، نود أن نوجه الانتباه إلى التحديات الكبيرة التي نواجهها اليوم. ففي عالم اليوم، هناك عدد متزايد من الناس في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وهم يجدون

في عمليات السلام، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. ويدين الهجمات المتعمدة على أفراد بعثة حفظ السلام، ويؤكد من جديد أهمية ملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن هذه الأفعال. وقد ساهمت الهند بأكثر من ١٨٠ ٠٠٠ فرد من قوات حفظ السلام في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وضحي ١٥٦ منهم بأرواحهم أثناء خدمتهم في تلك العمليات.

وتتمثل المسألة الهامة الأخرى في توفير الوصول الآمن ودون عوائق لموظفي المساعدة الإنسانية والبضائع للناس المحتاجين. ولقد لاحظنا أنه رغم أمثلة الممارسات الجيدة والالتزامات الواضحة التي يفرضها القانون الإنساني الدولي، فإنه كثيراً ما يتأخر هذا الوصول، أو تجري إعاقته أو رفضه. وهذا مشكل ينبغي الاعتراف به.

إن الهند تشارك في الحوار المتعلق بالشراكات في ميدان العمل الإنساني، الذي تشارك السويد والبرازيل في رئاسته، والذي تجتمع في إطاره ٢٤ دولة عضواً بشكل غير رسمي لمناقشة المسائل الإنسانية. وقد ناقشت المجموعة خلال العام الماضي، مسائل مثل إدارة المخاطر والإنذار المبكر والإجراءات الوقائية الأخرى. وناقشنا في الآونة الأخيرة أيضاً أهمية الابتكار في المجال الإنساني. ونعتقد أن الحوار هو مثال جيد على نوع الشراكات الواسعة والشاملة المطلوبة لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني اليوم.

ورغم قيود الموارد التي تعاني منها الهند، فإنها قد ساهمت بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، إلى كل من سانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا، و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لكمونولث دومينيكا، للمساعدة في الإغاثة من الكوارث في أعقاب الفيضانات التي أصابت تلك الجزر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ثانياً، يجب مواصلة تعزيز الدور الفريد والمركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في قيادة الجهود الإنسانية الدولية وتنسيقها. وتقدر الصين العمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ميادين من قبيل تعبئة الموارد وإطلاق المناشدات والتنسيق. ونحن نعلق أهمية على الدور النشط الذي يؤديه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في دعم الجهود الرامية إلى معالجة الأزمات الإنسانية العاجلة والطويلة الأمد. وتأمل الصين في أن تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنسانية تحسين آلياتها وتعزيز التنسيق وتكثيف بناء الشراكات وزيادة فعالية عملها الإنساني من خلال تحديد الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية للبلدان والشعوب المستفيدة وتعزيز تآزر جهود الإغاثة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتؤمن الصين بأن القمة العالمية للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ التي اقترحتها الأمين العام ستقدم لجميع البلدان فرصة هامة لتبادل المعارف وأفضل الممارسات وتعزيز التنسيق في مجال المساعدة الإنسانية الدولية. ونأمل أن يقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إحاطات إعلامية في الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء حول النتائج في مختلف مراحل التحضير للقمة وخطة عملها المقبلة، والاستمرار في الاتصالات مع الدول الأعضاء بشأن العملية ونتائج مؤتمر القمة بغية كفاءة الشفافية والشمول في مؤتمر القمة وفي عملياته التحضيرية.

ثالثاً، ينبغي العمل بقوة لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية. إن الأسباب الكامنة وراء العديد من الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات في السنوات الأخيرة هي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تواجهها البلدان النامية نتيجة الفقر والتخلف اللذين طال أمدهما. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الموارد، وينفذ التزاماته بفعالية بمساعدة البلدان النامية في نموها الاقتصادي وتنميتها

أنفسهم في كثير من الأحيان في أوضاع معقدة و/أو طال أمدها. ولا نزال على ثقة بأنه يمكننا بشكل جماعي المساهمة الفعالة في التصدي لهذه التحديات من خلال تقوية التعاون وتعزيز التوافق الواسع في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن تشجيع العمل الإنساني الفعال والشامل للجميع. وما زلنا ملتزمين بدعم الأمم المتحدة لتصبح أكثر كفاءة في إجراءاتها.

**السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية):** يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على التقارير المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

في عام ٢٠١٤، ظلّت الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتزاعات المسلحة والضعف الطويل الأجل معقدة ووخيمة. وأدت إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والمناطق ذات الصلة وي طرح تحديات أكبر أمام القدرة العالمية للاستجابة الإنسانية وموارد الإغاثة. وتقدر الصين الدور المهم والنشط الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية وحشدتها والجهود التي تبذلها البلدان والشعوب المتضررة. ونشيد بالأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية المعنية الأخرى على تفانيها. ونعتقد أن على الأمم المتحدة أن تعالج أعراض المشكلة وأسبابها الجذرية على حد سواء حتى يتسنى لنا الاستجابة للاحتياجات الإنسانية على نحو أكثر تنسيقاً وفعالية والتصدي للمساائل الأساسية الكامنة وراء الأزمات. وتود الصين أن تشدد على النقاط التالية:

أولاً، يجب أن تجري جهود الإغاثة الإنسانية الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي تحكم المساعدة الإنسانية والمحددة في القرار ١٨٢/٤٦. ويجب أن تحترم سيادة البلدان المستفيدة واستقلالها وسلامتها الإقليمية، مع الالتزام بالقانون الدولي وقانون البلد المضيف وتجنب تسييس القضايا الإنسانية والإصرار على عدم عسكرة المساعدة الإنسانية.

ونحن نتكلم الآن، هناك أكثر من ٤٠٠ من الموظفين الطبيين الصينيين يواصلون تقديم الخدمات الطبية للسكان المحليين في المناطق المنكوبة بالوباء.

وفي الجولة الرابعة من المساعدات، أخذت الصين في الاعتبار بالفعل الاحتياجات الإجمالية لما بعد فترة وباء الإيبولا من خلال تركيز جزء من مساعدتها على مساعدة البلدان المتضررة بغرض تعزيز نظم السلامة الصحية العامة وبناء القدرات في تلك البلدان. وقد شيدنا مركزا للعلاج بسعة ١٠٠ سرير وقدمناه في شكل منحة إلى ليبيريا، ويعمل فيه ٤٨٠ من الموظفين الطبيين الصينيين المسؤولين عن تشغيل ذلك المركز وإدارته. وبدأ المركز بالفعل استقبال الحالات المشتبه فيها. ومنحت الصين أيضا سيراليون مختبرا متنقلا بدأ العمل في أواخر أيلول/سبتمبر، في حين بدأ هناك مؤخرا تشييد مختبر دائم للسلامة البيولوجية من المستوى الثالث بتمويل من الصين.

وفي غضون الأشهر القادمة، يعتزم ١٠٠٠ من الموظفين الطبيين والخبراء الصينيين في مجال الصحة العامة القيام بزيارات مهنية إلى المناطق المنكوبة بالوباء بغرض تدريب الموظفين وإجراء الفحوص المخبرية، والعناية بالمرضى وعلاجهم. وستبدأ الصين تنفيذ خططها المتعلقة بالتعاون الصيني - الأفريقي في مجال الصحة العامة الطويلة الأجل بعقد ١٢ دورة تدريبية في مجال الصحة العامة والوقاية من الوباء ومكافحته في البلدان الثلاثة المتضررة، وفي إطار الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن مركز البحوث المشترك بين الصين وأفريقيا.

وستواصل الصين مشاركة الآخرين في المجتمع الدولي في تقديم المزيد من الدعم إلى بلدان غرب أفريقيا المتضررة في التصدي للفيروس الإيبولا. وتواصل الصين، في ضوء الحالة

المستدامة، ومعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان النامية، ومساعدة البلدان المتضررة من الكوارث على تحقيق انتقال حقيقي وسلس من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التنمية الطويلة الأجل.

رابعا، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز القدرات وبناء القدرة على التكيف في البلدان النامية. إن تكنولوجيا المعلومات، مثل الهواتف المحمولة والإنترنت وبرمجيات الإنذار المبكر من الكوارث، قد عززت بدرجة كبيرة الوسائل الكفيلة بمنع الكوارث والتصدي لها. ويجب أن تزيد الأمم المتحدة من إسهامها في بناء قدرات البلدان النامية وقدرتها على التكيف ومساعدتها على حل ما تواجهه من اختناقات على صعيد رأس المال والتكنولوجيا لتعزيز قدراتها في مجال إدارة المخاطر والقدرة على التكيف عموما على نحو فعال.

وتفهم الصين تماما، بوصفها من البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية، البؤس الذي يمكن للكوارث أن تتسبب به للسكان المحليين. لذا، فإن حكومة الصين، التي تزيد من تعزيز قدراتها على الوقاية من الكوارث والاستجابة لها، تعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي في ميدان الشؤون الإنسانية، وتشارك بنشاط في المساعدة الإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتشارك في مختلف أشكال التعاون من أجل بناء القدرات، وتبادل الخبرات والتكنولوجيا بصورة جدية مع البلدان النامية.

وفي أعقاب تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا في آذار/مارس، كانت الحكومة الصينية من بين أول من قدم المساعدة العينية والنقدية إلى البلدان المتضررة. وحتى الآن، قدمت الصين أربع جولات من المساعدة في حالات الطوارئ يبلغ مجموعها ٧٥٠ مليون يوان رينمينبي، بما في ذلك تبرع قدره ٦ ملايين دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الإيبولا.

الأمم المتحدة ذات الصلة. وما دامت إسرائيل تتصرف كدولة فوق القانون الدولي، وبقيت المنظومة الدولية عاجزة عن إلزامها بإنفاذ قراراتها، فإنها ستبقى ولأجيال قادمة تعالج آثار المشكلة وليس جذورها.

لقد حددت النظرية الاقتصادية أربعة أنواع من الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج، وهي الأرض والإنسان، ورأس المال، والتنظيم. ونادت النظرية أيضا بأن السيطرة على هذه الموارد والقدرة على إدارتها هما شرطان أساسيان وضروريان لنجاح العملية التنموية وتعافي الاقتصاد. وفي حالتنا نحن، فإن هناك خللا بنويا يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني بسبب قدرتنا المحدودة على التحكم بهذه العناصر وإدارتها، وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

وكما تعلمون، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قسمت الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى ثلاثة أجزاء هي القدس الشرقية، والضفة الغربية، وقطاع غزة. ومنعت التواصل الجغرافي بين هذه الأجزاء الثلاثة، وبالتالي فإن هناك ثلاثة تقسيمات جغرافية لكل منها خصائصها الاقتصادية. فالقدس الشرقية المحتلة تعني بالضرورة السياحة الدينية، وغزة تعني إنتاج الأسماك والخضار، والضفة الغربية تجمع ما بين السياحة الدينية والإنتاج الزراعي على كافة اختلافاته. ولأن هناك فصلا قسريا بين المناطق الثلاث هذه، فلا تبادل للسلع والخدمات والخبرات والميزات النسبية بينها. ولذا نجد الإحصاءات الاقتصادية، كنسبة البطالة ومعدل الدخل وأسعار السلع والخدمات متفاوتة ومتباينة بينها. وإن كانت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد روجت في الآونة الأخيرة لعملية تبادل السلع بين كل من قطاع غزة والضفة الغربية، فإنني أجد لزاما عليّ التذكير بأن كل ما تم تصديره من غزة إلى الضفة الغربية لا يتعدى الـ ١٠.٠٠٠ دولار أمريكي عند وصوله للمستهلك النهائي، أي أقل من حمولة شاحنة واحدة،

الإنسانية الدولية الراهنة، الإسهام في ذلك الهدف الإنساني الدولي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

**السيد منصور** (فلسطين): بعد الاطلاع على تقرير معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، بشأن المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني الذي يغطي الفترة بين أيار/مايو ٢٠١٣ وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٤ (A/69/84)، فإنني أود أن أتقدم بأسمى آيات التقدير والاحترام للسيد الأمين العام والفريق العامل معه على الجهد في إعداد هذا التقرير الذي يغطي كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكافة وكالات وبرامج الأمم المتحدة التي قدمت وما تزال تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني. لقد عالج التقرير سنة مهمة من حياة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، واستعرض بإسهاب الخدمات والمساعدات التي قدمتها مختلف هذه الوكالات والبرامج للشعب الفلسطيني. وبعد الانتهاء من إعداد هذا التقرير وحتى اجتماعنا هذا، فإن هناك أحداثا جساما وتطورات سلبية جدا في حياة الشعب الفلسطيني قد حصلت، وستمتد آثارها إلى أجيال أخرى. وأعني هنا الحرب الإسرائيلية والهمجية والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ما زالت الأمم المتحدة بمختلف وكالاتها وبرامجها ومنذ ٦٧ عاما تعالج نتائج ما ترتب عن النكبة الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين من أرضهم وفقدانهم لمصادر رزقهم وأساسيات اقتصادهم، وتعالج أيضا ومنذ ٤٧ عاما آثار ما نتج عن هذا الاحتلال وعن النكبة من كل هذه التشوهات. وأما جذور المشكلة فلم يجر حتى الآن إقرار آليات حازمة لإنفاذ قرارات سبق للمنظمة الدولية أن أقرتها. وهنا أتحدث عن آليات ملزمة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لإنفاذ وتطبيق قرارات

في المنطقة جيم وتقوم بضخ النفط من أكثر من بئر كانت قد حفرتها في أراضي قرية رنتيس تحت أسماء "مجد ٥" و "مجد ٦"، وقد توقعت صحيفة هآرتس العبرية أن ما سيتم إنتاجه منها سيتراوح ما بين ٤٠.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ برميل يوميا. وأود هنا الإشارة إلى تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأقتبس منه،

"يؤدي الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة جيم في الضفة الغربية إلى حرمان اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة من جزء كبير من قاعدة موارده الطبيعية ويُفقد على أقل تقدير ثلث ناتجه المحلي الإجمالي سنوياً" (TD/B/61/3).

المياه الفلسطينية ليست أفضل حالا من الثروة النفطية. فإسرائيل ومنذ عام ١٩٦٧ أصدرت أول أمر عسكري اعتبرت بموجبه المياه الفلسطينية أملاك دولة لا يجوز التصرف بها، كذلك أنشأت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مصائد مائية لمنع المياه الآتية من جبال الخليل من الوصول إلى وادي غزة. وجميعكم على دراية تامة بحجم المشكلة المائية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني سيما في غزة. وبالإجمال، يمكن القول إن المياه عماد الاقتصاد الزراعي الفلسطيني موضوعه تحت تصرف المحتلين، مما يعيق بشكل أساسي وأكد نمو وتطور هذا القطاع الاقتصادي الهام. وقد أصدر البنك الدولي تقريرا في عام ٢٠١٣، قدر من خلاله تكلفة الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة جيم في قطاعات اقتصادية محددة، هي الزراعة والتعدين والمحاجر والبناء والسياحة والاتصالات ومستحضرات التجميل، وافترض أن القيود الإسرائيلية المفروضة على الاستثمار في هذه القطاعات في المنطقة جيم قد أزيلت، فإن هذا من شأنه أن يساهم في رفع الناتج المحلي بنسبة ٤١ في المائة وزيادة في العمالة بنسبة ٤١ في المائة أيضا وانخفاضا في العجز المالي بنسبة ٦٠ في المائة.

بينما تشير إحصاءات مكتب العمل الدولي لعام ٢٠١٤ إلى أن ما كانت تصدره غزة في العام يزيد عن ١٥.٠٠٠ شاحنة في السنة إلى الضفة الغربية.

وفي غزة المحاصرة والمدمرة، تمنع إسرائيل وصول المواد الأولية للصناعة، وبالتالي أهدمت الاقتصاد الصناعي منذ بدء فرضها للحصار عليها، ناهيك عن مئات المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية التي دمرتها إسرائيل بشكل متعمد في الحروب الثلاث على غزة. وهذا ما تناولته كافة التقارير الوطنية والدولية الصادرة بهذا الشأن، ولا تزال تمنع بشكل رئيسي وصول مواد إعادة إعمار ما دمرته في غزة.

إن الميناء والمعايير الحدودية هي أدواتنا لتطوير اقتصادنا المستقبلي. وأما المطار فكما تعلمون، فقد دُمر تماما ولم يعد يعمل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ نتيجة للأعمال العسكرية الإسرائيلية التي أدانتها منظمة الطيران الدولي. وأما الميناء فهو مجرد حلم فلسطيني لم يسمح لنا باستكمالته وتنفيذه. والمعايير الحدودية في الضفة الغربية وقطاع غزة فهي بيد إسرائيل تتحكم بها وتوجهها حسب سياساتها العسكرية. تحتل المستوطنات غير الشرعية والمناطق المصنفة جيم حوالي ٦٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية ويمنع على الفلسطينيين الاستفادة من هذه المساحة أو تطوير مشاريعهم الاقتصادية فيها. وقدرتنا على الوصول إلى مواردنا الاقتصادية غالبا معدومة، وفي أفضل حالاتها محدودة.

وأعني هنا تحديدا عدم قدرتنا على الوصول إل آبار الغاز الموجودة في المياه الإقليمية لغزة والانتفاع بها وفي الضفة الغربية، التي تم اكتشاف كميات تجارية من الغاز والنفط فيها وبدأت الحكومة الفلسطينية في استدراج عطاءات للتنقيب عن هذه الثروة، فإن إسرائيل قد أرسلت رسميا رسالة إلى الحكومة الفلسطينية تطالبها فيها بوقف استدراج هذه العطاءات مع العلم أنها كانت قد حفرت مجموعة من الآبار

وأما الإنفاق الحكومي فهو في الغالب يذهب للتوظيف وليس لرفع الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة لدينا ولأن الاقتصاديات حول العالم لها أمراضها ومعضلاتها التي تعاني منها، فإن ما يصيب الاقتصاد الإسرائيلي وينطبق عليه، وهو الاقتصاد القوي، يصيبنا وينطبق علينا نحن أصحاب الاقتصاد الهش، وهذا ما بدأ واضحا بعد سلسلة العقوبات الاقتصادية التي اتخذتها إسرائيل إثر اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بنا كدولة مراقبة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فقد انخفض الناتج المحلي لإجمالي من ٥,٦ في المائة إلى أقل من ١ في المائة في العام التالي.

في هذا السياق، فإنه لا بد من التذكير بالتقرير الصادم الذي صدر عن منظمة أوكسفام في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ والذي بين أن معدل دخل الفرد الفلسطيني ارتفع من ٢٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٩٣ دولارا في عام ٢٠١٣، أي أقل من نصف في المائة وبالمقابل، فإن دخل الفرد في إسرائيل زاد من ٨٠٠ ١٣ دولار ليصل إلى ٣٢ ٠٠٠ دولار خلال نفس الفترة. وبمقارنة بسيطة، فإن هذا يعني أن معدل دخل الفرد في إسرائيل زاد بمقدار ١٩٥ مرة عن نظيره الفلسطيني. وطبعاً، الحال في غزة هو أكثر مأساوية من ذلك. أما العامل الثالث، وهو رأس المال البشري، فإن فلسطين تزخر بالكفاءات الشابة المتعلمة حيث أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي وبالإمكان إذا ما توفرت فرصة حقيقية لهؤلاء الشباب أن يساهموا ويدفعوا بالاقتصاد الفلسطيني إلى الأمام، وأعني هنا إتاحة الفرصة للوصول والاستثمار في المنطقة جيم من الضفة الغربية وفي السياحة الدينية وإتاحة الفرصة أيضاً للعمل بشكل طبيعي لقطاع الصيد وكذلك قطاع الإنشاءات، وهي القطاعات التي توظف وتستقطب العاملين من الجيل الشاب فيها.

أما التنظيم وإدارة الاقتصاد. فمنذ توقيع اتفاقية السلام، عمل الفلسطينيون على تطوير مؤسسات الدولية وقد نجحنا إلى حد بعيد جدا في ذلك، وهذا بشهادة البنك الدولي والمؤسسات الدولية المختلفة. ولكننا مع الأسف لم نتمكن من تطوير اقتصادنا بالشكل اللازم والذي نطمح إليه وما زال اقتصادنا يعاني من تشوهات بنيوية ونظرية عميقة كنتيجة طبيعية للاحتلال الإسرائيلي وليس أدل على ذلك من عدم قدرتنا على التحكم في أدوات توجيه الاقتصاد الكلي. وأقصد هنا السياستين النقدية والمالية، الأداتين الرئيسيتين في التحكم وإدارة الاقتصاد الكلي والوصول به إلى نقطة التوازن.

على صعيد السياسة النقدية، والتي تعني بالدرجة الأولى التحكم في إصدار العملة وكمية النقد المعروض منها في السوق وبالتالي التحكم في سعر الفائدة ومن ثم معدلات الاستثمار مما ينعكس مباشرة على الطلب الكلي للسلع والخدمات في الدولة، فإننا لم نتمكن من تطوير وإصدار عملتنا الخاصة. فلقد توقفنا عن إصدار الجنيه الفلسطيني منذ النكبة. ومنذ عام ١٩٦٧، فُرض علينا تداول العملة الإسرائيلية بشكل أساسي. وبالتالي، فإننا لا نتحكم في كم العملات التي يتم ضخها في اقتصادنا، وعليه فإن السياسة النقدية الإسرائيلية هي التي يجري تطبيقها علينا. وأما السياسة المالية، والتي تعني التحكم في الإنفاق الحكومي والضرائب وتهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار والتوظيف وإعادة توزيع الدخل ورفع مستوى النمو الاقتصادي، فإن مستوى التحكم فيها من قبلنا غير كاف. فقدرتنا على التحكم في الضرائب المفروضة على السلع والخدمات محدودة جدا بحكم الاتفاقات الاقتصادية الموقعة كاتفاقية باريس، التي كان من المفترض أن ينتهي العمل بها ويتم تطويرها مع تجسيد الدولة الفلسطينية، وهو ما لم يحصل حتى الآن.

ولذا، أجدها فرصة طيبة للتأكيد مجدداً على ضرورة تكاتفنا جميعاً في دعم هذا القرار وجعله يخرج إلى النور بلغة قوية وواضحة ومباشرة. وفي هذا إسهام دولي آخر في فتح نافذة واسعة للسلام.

**السيدة لوسانانون (تايلند)** (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتود تايلند أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على التقارير ذات الصلة والتوصيات المفيدة في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال.

وكما يذكر الأمين العام عن حق في تقريره (A/69/303)، لا تزال الأزمات الإنسانية من بين أكبر التحديات في عصرنا. تعطي تايلند الأولوية للمساعدة الإنسانية في سياساتها العامة الأساسية وفي سياستها الخارجية. وتايلند ملتزمة بتوفير الخدمات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. في الوقت نفسه، نولي أهمية كبيرة لتعزيز المبادئ الإنسانية والتزاهة والحياد والاستقلال والالتزام بها واحترامها.

أظهرت تجربتنا المباشرة خلال كارثة التسونامي الطبيعية غير المسبوقة في عام ٢٠٠٤ أن الاستجابة في الوقت المناسب وفعالية الإغاثة في الكوارث الواسعة النطاق من هذا القبيل يتطلب تضامناً للجهود. لذا فإن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية على أرض الواقع أمر في غاية الأهمية. إن التعاون الوثيق والتشاور بين الحكومات المضيفة والأمم المتحدة، فضلاً عن الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، هو العنصر الأساسي في تلك الجهود ذات التنسيق الفعال. وبالتالي قمنا بمواصلة دعم مشاريع القرارات A/69/L.33 و A/69/L.37 و A/69/L.40 في إطار هذا البند من جدول الأعمال وانضمامنا إلى توافق الآراء لصالح اعتمادها.

أما العامل الرابع، وهو رأس المال، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن لدينا رأس مال مهاجر يقدر بحوالي ٦٠ بليون دولار وأنه بالإمكان إعادة توطين جزء كبير من هذا المال في حال سمحت الظروف السياسية بذلك. وهذا أيضاً يعيدنا إلى جذر المشكلة الاقتصادية الفلسطينية، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي.

تسعى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى عمل مسح اقتصادي شامل يغطي فترة الـ ٤٧ عاماً، هي عمر الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، تُقدر من خلاله الخسائر الاقتصادية التي تحملها الشعب الفلسطيني نتيجة هذا الاحتلال. وفي اعتقادي أنه في حال أنجزت الإسكوا هذا التقرير، فإن النتائج التي ستخرج عنه ستكون صادمة للجميع وسيعلمون حينها أن كل ما تدفعه المنظومة الدولية للشعب الفلسطيني هو فاتورة الاحتلال الإسرائيلي وأن الفرصة الضائعة نتيجة هذا الاحتلال على الشعب الفلسطيني أكبر بكثير مما يدفعه المجتمع الدولي لنا. وإذا انتهى الاحتلال الإسرائيلي وتمكننا من الوصول لمواردنا الاقتصادية وتطويرها وأنجزنا استقلال دولة فلسطين، فإنه سيكون لدينا اقتصاد قوي وقائم بذاته ولن نكون في حينه بحاجة لكل هذا الكم من المساعدات الدولية.

لقد قررت القيادة الفلسطينية، وبدعم كامل من المجموعة العربية ودعم أكيد ومتوقع من الدول المحبة للسلام والداعمة لحل الدولتين، أن تتوجه في القريب العاجل إلى مجلس الأمن بصيغة مشروع قرار ملزم (S/2014/916) لوضع سقف زمني لإنهاء الاحتلال في خطوة جريئة وواسعة لفتح باب السلام الذي أغلقته، وتصير على إغلاقه الحكومة الإسرائيلية بإجراءاتها المتمثلة في الاستيطان واستمرار إصدار القوانين العنصرية وبناء الجدار وغيرها العديد من الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

تتفق تايلند مع الأمين العام في تعليقه على ضرورة العمل على الحد من مخاطر الكوارث والأزمات وإدارتها، بدلاً من مجرد الاستجابة للآثار عند ظهورها. لذلك فإن دورنا النشط على الصعيد الإنساني لا يقتصر على الاستجابة وحسب، بل يشمل أيضاً الوقاية.

وفي عام ٢٠١٤، استضافت إدارة الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها التابعة لوزارة الداخلية التايلندية، وبالتعاون الوثيق مع وزارة الخارجية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، المؤتمر الوزاري الآسيوي السادس بشأن الحد من مخاطر الكوارث المنعقد في بانكوك، في إطار موضوع "تعزيز الاستثمارات في قدرة الدول والمجتمعات على مواجهة الكوارث". توفر نتائج المؤتمر مدخلات رئيسية في إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ - وهو إطار عمل هيوغو الثاني - والمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٥ في اليابان. وقد استضافت تايلند في الآونة الأخيرة، في تشرين الثاني/نوفمبر، أول معرض آسيوي للحد من مخاطر الكوارث مع التركيز على التأهب والاستجابة إلى الكوارث الطبيعية وتلك الناجمة عن النشاط البشري. وستواصل تايلند تعزيز شراكاتها مع هيئات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمجتمع الإنساني من أجل تعزيز قدرتها العالمية والإقليمية والوطنية لوقاية واستجابة أفضل في حالات الطوارئ والكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية الفعالة.

وفي الختام، تشيد تايلند بالدور القيادي الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق العمليات الإنسانية في حالات الأزمات. ويود وفدي أيضاً أن يعرب عن خالص تقديره لوكالات الأمم المتحدة المعنية، فضلاً عن الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، لجهودها الدؤوبة وتفانيها من أجل بناء المزيد من الاستجابات الإنسانية والغوثية الفعالة في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث. وتشيد تايلند في المقام الأول بتفاني العاملين في المجال الإنساني وشجاعتهم

وكما ذكر في تقرير الأمين العام، فإن حجم الاحتياجات والتوقعات للاحتياجات الإنسانية آخذ في الازدياد. لذا يمكن حتى للإسهامات المتواضعة نسبياً أن تؤدي دوراً هاماً في تقديم المساعدة الإنسانية. وسمحوا لي أن أشاطر الجمعية بعض المساهمات المتواضعة في هذا الصدد.

تؤكد تايلند من جديد دعمها للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وقررت بالتالي أن تواصل مساهمتها بمبلغ ٢٠.٠٠٠ دولار سنوياً للصندوق. واستجابة لانتشار فيروس الإيبولا، ساهمت تايلند حتى الآن بأكثر من ١٥٢.٠٠٠ دولار في منظمة الصحة العالمية لتوفير الأرز من أجل المساعدة على تخفيف نقص الأغذية الذي يواجهه الناس في المناطق المتضررة من فيروس الإيبولا. ستتواصل هذه المساعدة الإنسانية من حكومة تايلند والقطاع الخاص لمكافحة هذا الوباء. وفيما يتعلق بجهود الإغاثة من الإعصار المداري هايان، المشار إليه أيضاً بالإعصار يولاندا، ساهمت تايلند بعبوات معونة جاهزة للاستخدام، وبـ ٥.٠٠٠ طن من الأرز، وبتبرعات مالية تصل إلى ١,٧٨ مليون دولار و ١٣١ طناً من إمدادات الإغاثة إلى حكومة الفلبين. وفيما يتعلق بأزمات الصراع، ساهمت تايلند بما مجموعه ٢٤٠.٠٠٠ دولار إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من أجل توفير الخدمات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للاجئين الفلسطينيين وتعمير غزة.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن بالإمكان توفير التمويل الكافي من خلال تعزيز الشراكات والآليات المالية المعززة. وقد حاولنا جهدنا للقيام بدورنا ونود أن نحث الدول الأعضاء، القادرة على القيام بذلك، على تقديم المزيد من التبرعات من أجل إتاحة التمويل الإنساني الذي يمكن التنبؤ به والكافي لتمكين الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني من الوفاء بولايتهما النبيلة في تقديم المساعدة إلى المحتاجين.

بين القبائل، فضلاً عن الفيضانات الموسمية. وعدد المرشدين داخلياً أخذ في الازدياد في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

في الشرق الأوسط، تشن الجماعات المتطرفة العنيفة حرباً وحشية وعدوانية تهدد بمزيد من عدم الاستقرار في حالة مضطربة أصلاً، مما يسلب الضوء على مشكلة مستمرة تتعلق بالدول الفاشلة في منطقتنا. وفي سوريا، لا تزال الحالة الإنسانية تتدهور بسرعة. والحالة مروعة خاصة بالنسبة للملايين من الناس الذين يعيشون في المناطق المحاصرة أو من الصعب عموماً الوصول إليها، والتي لم يتم الوصول إلى الكثير منها لتقديم المساعدة لها منذ أكثر من عام. وقد أثبتت الأدلة تجويع الحكومة والجماعات الإرهابية السكان المدنيين عمداً كسلاح حرب. وقتل أكثر من ٢٢٠.٠٠٠ شخص، وأصبح الملايين لاجئين. وقد انتاب إسرائيل الرعب جراء معاناة الشعب السوري. ولا تزال يدنا ممدودة للشعب السوري.

وتتمثل إحدى أكبر ضرورات التقاليد اليهودية في تيكون أولام، وتتجلى في الواجب المترتب على كل شخص لجعل العالم مكاناً أفضل. وكما قال رئيسنا السابق شمعون بيريز: ”إن أعظم شيء في الحياة هو خدمة الآخرين. نحن نرقى دائماً إلى قدر أهمية القضية التي نخدمها“. تضع إسرائيل هذه الرسالة نصب عينيها. إنها أساس أنشطتنا الإنمائية.

وقد سارعت إسرائيل إلى الانضمام إلى الجهود المبذولة في احتواء وتخفيف تفشي مرض الإيبولا في غرب أفريقيا. وشملت استجابتنا الفورية شحن المعدات الطبية الأساسية والأدوية إلى سيراليون، وتقديم ملابس واقية لمقر الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن إيفاد الأطباء إلى الكاميرون وكوت ديفوار، البلدين المجاورين، للمساعدة على تعزيز القدرات المحلية في مجال التأهب للطوارئ. وستعلن إسرائيل قريباً عن المزيد من الدعم للتبرع للقضايا المرتبطة بالإيبولا.

وهم الذين يعملون بلا كلل ويخاطرون بحياتهم لتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة لمن هم في حاجة ماسة في جميع أنحاء العالم. ونؤيد أيضاً الذين جادوا بأرواحهم في أداء واجبهم.

وتؤكد تايلند من جديد التزامها القوي بالعمل جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي لتشجيع تنسيق المساعدة الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث وتعزيزها من أجل تحسين حياة المحتاجين.

**السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** تتشرف إسرائيل بالمشاركة في تقديم كل من مشروع القرار الإنساني الجامع بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث، مشروع القرار المتعلق بسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/69/L.33).

ونود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على التقارير المعروضة علينا اليوم. من الواضح أن حجم الاحتياجات الإنسانية أخذ في الزيادة، مع استمرار الأمم المتحدة في مواجهة تحديات كبيرة في الاستجابة للأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

ومن الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمتطوعون بالتنسيق والتعاون والتكاتف حول الاستجابة الإنسانية الفعالة. ستقدم لنا القمة العالمية للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ في اسطنبول فرصة هامة لتعزيز الشراكات وتحسين العمل الإنساني الجماعي لمن هم في حاجة ماسة للمساعدة.

تشعر إسرائيل ببالغ القلق إزاء تزايد عدد النزاعات في أفريقيا. ويشير تقرير الأمين العام (A/69/96) إلى أن أكثر من نصف السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وفي جنوب السودان، يواجه مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد الناجم عن العنف

والحقيقة هي أن إسرائيل تهم بشدة برفاه جيرانها. وعندما جلست في هذه القاعة لأستمع للممثل الفلسطيني وهو يوجه سيلا من الاتهامات، ولكن دون تحمل أي مسؤولية، ومن غير مساءلة بتاتا، فكرت كيف يشغل الوفد الفلسطيني باستمرار وبلا هوادة وقت وموارد هذه المؤسسة بشأن قضايا ينبغي ويمكن مناقشتها وحلها بين القدس ورام الله. وهذا هو المكان الذي يمكن فيه إحلال سلام حقيقي.

إن إسرائيل تظل ملتزمة بدولتين لشعبين. ونحن على استعداد لإبرام تسوية تاريخية لإنشاء دولة فلسطينية متروعة السلاح، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل اليهودية. وهذا هو الوقت المناسب لاغتنام هذه اللحظة والعمل على إيجاد حلول دائمة، وليس نشر الأكاذيب وبث الكراهية. ومن المؤسف أن الوفد الفلسطيني قد اختار تجاهل الأسباب الحقيقية لمعاناة الفلسطينيين وركز بدلا من ذلك على تلك الاتهامات المغرضة ضد بلدي.

ويسارع كثيرون في المجتمع الدولي، للأسف، إلى إدانة الإجراءات الإسرائيلية، لكنهم يغفلون حقيقة واحدة بسيطة. فحركة حماس التي هي منظمة معترف بأنها منظمة إرهابية، قد سرقت مئات الملايين من الدولارات المخصصة للمساعدات الإنمائية، لبناء قدراتها العسكرية والبنية التحتية للإرهاب. إنني أحث الممثلين على الاطلاع على البث الشبكي الرائع للأمم المتحدة، لمعرفة ما اذا كان يمكنهم العثور على تسجيل لأي ممثل فلسطيني يتحدث في إحدى المرات عن حركة حماس وعن هذه الملايين من الدولارات المسروقة.

حتى الآن، وحتى في ظل كل تلك الهجمات، فإن إسرائيل قد ضمنت باستمرار دخول الشاحنات التي تحمل مئات آلاف الأطنان من البضائع إلى غزة، رغم سقوط الصواريخ على مدنها. وبالإضافة إلى ذلك، رحبت إسرائيل بالاتفاق الثلاثي الموقع مع السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة بشأن دخول مواد البناء إلى غزة وإعادة تأهيل القطاع، وهو الاتفاق الذي

وتتجلى أحدث إسهاماتنا في العيادات الميدانية المسماة "مستشفيات الأمل". ويشمل كل من هذه العيادات المتطورة المتنقلة ٢٠ سريرا، وألبسة واقية، وعربات للعلاج وجميع المعدات الطبية اللازمة لعلاج المرضى. وسيقوم الخبراء الإسرائيليون بتدريب العاملين المحليين في المجال الصحي، وإرشادهم حول كيفية تشغيل العيادات. وستعمل المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية معا لتحديد وتعيين موظفين محليين إضافيين في المجال الصحي في تلك العيادات. ويظهر وباء الإيبولا في غرب أفريقيا لنا كيف يمكن لتفشي مرض أن يتحول بسرعة إلى أزمة إنسانية ذات أبعاد كارثية. ويؤكد هذا الحاجة إلى الاستجابة المبكرة والوقاية، اللتين يمكن تعزيزهما بشكل كبير من خلال تحسين نوعية البيانات، بما في ذلك التصنيف، الأمر الذي يساعدنا في الحصول على صورة حقيقية عن الاحتياجات الميدانية.

ويعترف تقرير الأمين العام (A/69/303) بأن الابتكار والتكنولوجيات حاسمة في زيادة وصول وتأثير العمل الإنساني. ويجري بالفعل اعتماد الحكومات والشعوب المتضررة من الأزمات لنهج مبتكرة، مثل نظام الإنذار المبكر بعد الكوارث من خلال الرسائل النصية فيما يخص الأمراض في الغلبين.

وكما نعلم جيدا، غالبا ما تزداد حوادث الاعتداء الجنسي والعنف الجنساني خلال الأزمات الإنسانية. وعندما تتعطل الهياكل الاجتماعية، تكون المرأة أكثر عرضة لأعمال العنف. وتعتقد إسرائيل أنه من الأهمية بمكان تحديد الأولويات وتعزيز الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة للنناجيات من العنف الجنسي. وهذه الخدمات الصحية أساسية للنساء الناجيات لكي يتمكن من إعادة بناء حياتهن في أعقاب الأزمات الإنسانية، التي نعلم جميعا أنه يمكن أن يكون لها تأثير مضاعف على أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

وتتمثل أكبر عقبة أمام حسن نوايا العمل الإنساني في تسييس جهود الإغاثة؛ وهذا صحيح بصفة خاصة في منطقتنا.

وتشغيلية ومالية لم يسبق لها مثيل. ويشمل ذلك أربع أزمات من المستوى الثالث، ووباء الإيبولا. إننا نفكر ونتعاطف مع حكومة وشعب الفلبين وهما يواجهان الآن كارثة طبيعية أخرى.

لقد غيرت ضخامة وتعقيد الأزمات المشهد الإنساني العالمي. ولم يعد بوسعنا الحديث عن انتقال خطي من الاستجابة إلى الانتعاش. ولانتشار الصراع والأزمات الإنسانية التي طال أمدها أضرار لا تعد ولا تحصى على المدنيين. وأرغم أكثر من ٥٢ مليون شخص في جميع أنحاء العالم على ترك ديارهم قسرا، وهو أعلى رقم منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه، تعمل الأطراف الإنسانية الفاعلة في بيئات معادية بشكل متزايد أكثر من أي وقت مضى، مع وقوع قتلى خلال عام ٢٠١٣ أكثر من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، أدى التطرف العنيف، كما شهدنا ذلك بشكل صارخ في العراق على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، إلى أن يصبح العمل الإنساني أكثر خطورة وتعقيدا.

وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب، حيث تواجهن خطرا أعلى من العنف الجنسي والجنساني. ولا يجب القبول بالعنف الجنسي كنتيجة حتمية للأزمات. ويجب علينا تحسين الوقاية والاستجابة للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك من خلال الخدمات المقدمة في حالة الصدمات النفسية، وفي مجال الصحة والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

ويجب أن يكون السكان المتضررون محور العمل الإنساني والعمل الإنساني الفعال يبدأ بإشراك الأشخاص المتضررين في تحمل المسؤولية - وهذا يعني إشراك السكان المتضررين في تحديد الاحتياجات وفي تخصيص المساعدات الإنسانية وإيصالها. وينبغي لنا أيضا أن نقر بأن النساء يضطلعن بأدوار رئيسية في جهود إحلال السلام وتحقيق الانتعاش، وباعتبارهن مدافعات عن حقوق الإنسان، لا سيما في السياقات الإنسانية.

ينبغي أن يضمن، إذا تم تنفيذه كما ينبغي من قبل السلطة الفلسطينية، الرقابة المناسبة لضمان وصول جميع الأموال والمواد إلى وجهتها المقصودة.

لقد حان الوقت لوقف توجيه أصابع الاتهام لإسرائيل وإلقاء اللوم عليها باستمرار. وحان الوقت للوقوف، والقول "دعونا نوقف حركة حماس. دعونا نضع حدا لعسكرة غزة. ودعونا نضع حدا لاستغلال وقت هذه المنظمة، وجعل كل نقاش جلسة مجلس أمن مصغرة، بينما يمكننا إحلال السلام في منطقتنا". لقد حان الوقت للقيادة الفلسطينية لتحمل المسؤولية عن أفعالها وعن عدم وجود حوكمة. إن صنع السلام يتطلب شجاعة. ويتطلب قادة يتقدمون بشعوبهم بدلا من تمزيق إسرائيل. وقد يحظى خطاب الكراهية والتحرير والدعاية الكاذبة بالتصفيق في صالة الوفود، لكنه لن يؤدي بنا إلى أي شيء.

وتتيح كل مأساة بارقة أمل في فائدة تجنبها البشرية. وتعي إسرائيل تماما المخاطر التي يتعرض لها موظفو المساعدة الإنسانية والعاملين في المجال الطبي كل يوم من أجل الوصول إلى المحتاجين للمساعدة. وخلال العام الماضي، تطوع عدد لا يحصى من الأفراد بشجاعة، وخصصت بعض الدول مجموعة من الموارد، وتوحدت أسرة الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا المآسي.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتأبين جميع العاملين في المجال الإنساني الذين دفعوا حياتهم ثمنا لمحاولتهم توفير الأمل لأولئك الذين يوجدون في حالات خطيرة. دعونا نستلهم نبههم وتفانيهم وطيبوتهم.

**السيد فيرسجي** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن أستراليا تؤيد اعتماد مشاريع القرارات هذا العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة (A/69/L.40). إن تقديم مساعدة دولية فعالة ومنسقة، أمر ضروري في الوقت الذي تواجه فيه المنظومة الإنسانية تحديات سياسية

المستدامة. ويجب أن نواصل الضغط من أجل مزيد من الدعم للنشاط الاقتصادي حتى في الأزمات التي طال أمدها. وما فتئت أستراليا تعتقد أن إطار عمل هيوغو لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث يجسد نموذجا جديدا يُعتبر فيه الحد من مخاطر الكوارث استثمارا في مستقبل مرن، وليس تكلفة اختيارية.

ويتيح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الفرصة لتنشيط الدعم العالمي لمعالجة الضغوط على النظام الإنساني الدولي. ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تدعم بنشاط جميع الأصوات - الكبيرة والصغيرة - في العمل معا لإيجاد حلول للتحديات الإنسانية الأكثر إلحاحا. ويسرنا أن نؤيد المشاورات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، بالشراكة مع نيوزيلندا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي الختام، تود أستراليا أن نعرب عن بالغ امتناننا للسيدة فاليري أموس على قيادتها المهنية الثابتة بصفقتها وكيلة الأمين العام. فقد أدت جهودها الدؤوبة والتزامها العميق بتحسين حياة الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية الدولية إلى تغيير حقيقي وهادف. وسعت دائما إلى توجيه انتباهنا إلى آثار الأزمات على حياة الناس. هذا هو إرثها، لكنه أيضا التحدي الذي تتركه لنا جميعا.

### برنامج العمل

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أن النظر في البند ١٥ من جدول الأعمال، "دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد"، الذي كان من المقرر النظر فيه اليوم، ١١ كانون الأول/ديسمبر، سيجري الآن النظر فيه في موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

وتقوم الجهات المانحة بتوفير مستويات قياسية من حيث تمويل الإغاثة الإنسانية. غير أننا لا نواكب الاحتياجات المتصاعدة. ولا يمكننا أن نواجه التحديات الإنسانية اليوم باتباع نهج العمل كالمعتاد. ويجب أن نستخدم الابتكار، مثل الاستفادة من تكنولوجيات التحويلات النقدية - بغية إيجاد مواطن جديدة للكفاءة في مجال المساعدة الإنسانية. ويجب أن نجذب جهات مانحة جديدة ونيسر دورا أكبر للقطاع الخاص. وفي هذه المساعي كافة، يجب أن نضمن اتساق هذه النهج مع المبادئ الإنسانية.

إن للدوافع السياسية التي تؤجج الأزمات الحالية الراسخة أوجها متعددة، والأطراف الفاعلة الإنسانية لا يمكن أن تحلها. ونحن بحاجة إلى حلول سياسية تدعم حل النزاعات وتعمل على استعادة السلم والأمن الدوليين. ويؤدي هيكل السلام والأمن الدولي دورا رئيسيا في حل النزاعات، لكنه، في ظل انعدام حل سياسي أشمل، يجب أن يشارك في الجهود لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية خلال النزاعات والأزمات.

وقد جعلت أستراليا من ذلك أولوية خلال فترة ولايتها في مجلس الأمن لكفالة وصول الأطراف الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين وحمايتهم بصورة أفضل، ووضعت هذه الأولوية في قلب مناقشات مجلس الأمن. وسواصل الدعوة إلى الامتثال التام للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المدنيين دون عوائق. إن استهداف العاملين في المجال الإنساني، بمن في ذلك الموظفون الطبيون ومقدمو خدمات الرعاية الصحية، والحرمان التعسفي من المساعدة الإنسانية، يجب أن يتوقفا فورا. وقد كان قرار مجلس الأمن ٢١٧٥ (٢٠١٤) لدى توجيه هذه الرسالة واضحا لا لبس فيه.

والحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها ينقذان الأرواح ويجب أن يكونا جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتنا. وهما أيضا جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية